الأمم المتحدة

A/76/PV.100

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ١٠٠

الأربعاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له

البند ١٠٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٥١/٧٢، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ستبدأ الجمعية العامة اجتماعها الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. سأدلي الآن ببيان من المنصة.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يُقام في ٢٩ آب/أغسطس. وقد اُختير ذلك التاريخ للاحتفال بذكرى إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في كازاخستان قبل ٣١ عاما، أي في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١.

إن هذا الاحتفال السنوي هو وسيلة لكي نتذكر جميع من لقوا حتفهم بشكل مأساوي في تجارب نووية. كما أننا في هذا التاريخ نتذكر الآثار الخطيرة التي تلحقها هذه الاختبارات بصحة الإنسان والبيئة، والتي يمكن أن تمتد لأجيال.

يتعين علينا أن نوقف التجارب النووية إلى الأبد. ويجب أن نضمن أن تكون لدينا جبهة قوية وموحدة، والأهم من ذلك أن تكون جبهة عالمية في مهمتنا المتمثلة في حظر التجارب النووية. ويجب أن ننفذ جميع الصكوك القائمة لتحقيق تلك الغاية. وتوفر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إطارا قانونيا قويا لذلك المسعى. وبعد مرور ٢٥ عاما على اعتمادها يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز عالميتها وتنفيذها. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أكرر دعوتي للدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة بأن تفعل ذلك دون إبطاء. وأحث بصفة خاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على أن تفعل ذلك، لأن تصديقها ضروري لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتنعقد جلستنا اليوم في وقت نواجه فيه حالة من عدم اليقين والتحديات المعقدة. فالمشهد الجيوسياسي العالمي، الذي تهيمن عليه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المواجهة العسكرية المستمرة في أوكرانيا، مليء بالتوتر، والذي بدوره قد فاقم الخطر الذي يلوح في الأفق بوقوع كارثة نووية عن طريق الخطأ. ولقد زاد ذلك من الضرورة الملحة لمساعي نزع السلاح النووي.

إنني أحث بإخلاص جميع الأطراف على العمل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتعزيز الحوار والدبلوماسية. ويجب علينا الالتزام بجعل عالم خال من الأسلحة النووية حقيقة واقعة. والسبيل الوحيد للقضاء على هذا الخطر المشؤوم هو ببساطة القضاء تماما على وجود الأسلحة النووية. فبينما نتكلم الآن يوجد مخزون يقدر بـ ١٣٠٠٠ رأس حربية نووية في جميع أنحاء العالم. هذا مبعث قلق كبير ويتعارض بصراحة تامة مع قيم الأمم المتحدة. فيجب على جميع الدول الأعضاء، دون استثناء، أن تفي بالتزاماتها تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إنني رحب بعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٢٦ آب/أغسطس، بعد تأجيله عدة مرات بسبب مرض فيروس كورونا.

وبينما أخفق المؤتمر في اعتماد وثيقة ختامية إلا أنني أثّني على التزام الأطراف وجهودها خلال المفاوضات المكثفة. وفي المستقبل، آمل أن تواصل الدول الأطراف الانخراط في حوار بناء وهادف لإعادة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وإذ نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، دعونا نجدد التزامنا بالعمل معا واتخاذ إجراءات ملموسة. إن السبيل الوحيد لبث الأمل في نفوس الناس هو بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فلنعمل معا لتحقيق ذلك العالم.

وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أدعو الآن السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى مخاطبة الجمعية باسم الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد عبد الله شهيد، على عقد هذا التجمع السنوي الهام. كما أود أن أشكر حكومة جمهورية كازاخستان على جهودها الدؤوبة في نشر الوعي بالعواقب الخطيرة للتجارب النووية على صحتنا وبيئتنا على حد سواء.

إن التجارب النووية بغيضة، وإرثها ليس سوى إرث سام. ويجب أن يظل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أولوية ملحة لجميع الدول.

إن عجز المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشهر الماضي عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتيجة موضوعية كان فرصة ضائعة لتعزيز المعاهدة والنهوض بأهدافها. وفي حين تمكنت الأطراف في المعاهدة من الانخراط في حوار صادق وهادف في المؤتمر وكانت مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء إلا أن دولة طرفا واحدة فقط كانت لديها اعتراضات على مشروع الوثيقة الختامية.

إن إحدى المسائل الرئيسية التي تتفق عليها الدول الأطراف هي تأييدها الساحق لفرض حظر عالمي على التجارب النووية. وفي مشروع الوثيقة الختامية الذي تفاوضت عليه الدول الأطراف، أكد المؤتمر من جديد أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن كوسيلة لتقييد تطوير وتحسين الأسلحة النووية. وقد رحب المؤتمر أيضا في مشروع الوثيقة بزيادة الاهتمام المكرس في الدورة الاستعراضية الأخيرة لمساعدة السكان والمجتمعات المحلية المتضررين من تجارب الأسلحة النووية وتطهير البيئة. ويستند ذلك إلى الالتزامات المتعلقة بمساعدة الضحايا والوساطة البيئية الواردة في معاهدة حظر الأسلحة النووية والعمل التطلعي والعملي الذي قامت به الدول الأطراف من أجل إنشاء عملية لتنفيذها. إن التركيز على مساعدة الضحايا هو أحد مجالات التقدم الملموسة التي تمخضت عن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. فلقد جدد هذا اليوم التركيز على المعاناة الإنسانية والعواقب البيئية المدمرة للتجارب النووية، مما يضيف بعدا أمنيا إنسانيا إلى منظوري الأمن الوطني والجماعي.

إنني أرحب بممثل المجتمع المدني الذي، كما في السنوات السابقة، أضاف صوتا من سكان المجتمعات المحلية المتضررة في جميع أنحاء العالم. وكما قال الأمين العام غوتيريش بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية لهذا العام،

”منذ فترة طويلة والتجارب النووية تنفث سمومها في البيئة الطبيعية لكوكبنا وفي أنواع الكائنات والبشر التي تستوطنه، من سهول كازاخستان إلى المياه الصافية للمحيط الهادئ وصحارى أستراليا“.

لقد استمر الدمار الذي أحدثته تجارب التفجير النووي لعقود، وهو لم يعذب الناس الذين عاشوا في عصر التجارب النووية غير المقيدة في الغلاف الجوي وتحت الماء فحسب، بل أجيالهم اللاحقة.

لقد تم التمسك بقوة بالقاعدة العالمية لمكافحة التجارب النووية في القرن الحادي والعشرين، مع استثناء هام واحد. إنني أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعمل فورا مع الأطراف ذات الصلة من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

لقد حلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الذكرى السنوية التي تلت ذلك، يسرني أن أرى تقدما سريعا يُحرز في تعزيز إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وفي ظل الجهود الدؤوبة للأمين التنفيذي فلويد، انضمت أربع دول جديدة إلى المعاهدة. إن الأمل يحدوني في أن يوفر هذا حافزا للدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ – والتي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ – للتوقيع والتصديق على المعاهدة دون إبطاء، وأن يوفر الحافز لبقية الدول غير المدرجة في المرفق ٢، والتي يتبقى منها الآن أقل من اثنتي عشرة دولة، للانضمام إلى المعاهدة.

الأوقات الحالية ليست جيدة. فلقد بلغ احتمال استخدام الأسلحة النووية الآن أعلى مستوياته منذ ذروة الحرب الباردة. والعلاقات بين الدول المسلحة نوويا آخذة في التآكل وتضطلع الأسلحة النووية بأدوار أكبر في عقائد الأمن القومي. وهناك تقارير جديدة عن احتمال استئناف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية.

إذا أردنا منع وقوع كارثة فيجب أن نصحح مسارنا بشكل عاجل وأن نسّرع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. إن إنهاء التجارب النووية بصفة نهائية، وذلك بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وجعل الحظر الملزم قانونا على تجارب التفجير النووي حقيقة دائمة، هو خطوة ملموسة يجب علينا جميعا أن نسعى إليها جاهدين. فيتعين علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق تلك النتيجة – وهي نتيجة ستساعد على دفعنا نحو تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها.

قبل المضي قدما، وعلى النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أود التشاور مع الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات رئيسية في هذا الاجتماع التذكاري: السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ والسيد بينيتيك كابوا ماديسون، المدير التنفيذي لمبادرة التعليم في جزر مارشال.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ودون أن يشكل هذا سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين إلى الإدلاء ببيانات في هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٧٤/٧٦).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الإدلاء ببيان رئيسي.

السيد فلويد (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة

الجمعية العامة بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في حظر التجارب النووية. كما أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على الإدلاء بملاحظاتها الافتتاحية، وكذلك على كلماتها الطيبة.

يصادف تاريخ اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية إغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك، كازاخستان، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. في العام الماضي، عندما خاطبت الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة (انظر A/75/PV.101)، أشرت إلى الانطباع الذي لا يُمحى الذي بقي في ذهني بعد أن وقفت عند أحد المواقع الأرضية لتجارب التفجير في سيميبالاتينسك. لقد كانت تجربة لن أنساها أبدا وكانت تذكيرا صارخا بالسبب الذي يستوجب أن نفعل من أجله كل ما في وسعنا لمنع التجارب النووية في المستقبل.

مع ذلك، وبعد مرور عام، ليس من الواضح ما إذا كنا على أرضية أكثر استقرارا في هذا الصدد. فالسحب الداكنة المشؤومة والمثيرة للقلق تتجمع. والنزاعات الجارية تستجمع المخاوف من عودة سياسة حافة الهاوية النووية، وربما أن هناك تجربة نووية أخرى تلوح في الأفق. وفي الواقع فقد حذر مؤخرا الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أن البشرية تقف عند "مجرد سوء فهم واحد، وسوء تقدير واحد بعيدا عن الإبادة النووية". ولقد هزتنا هذه التوترات الجيوسياسية الخطيرة عن حق فأخرجتنا من شعورنا بالرضا عن الذات. لا يمكن تجاهل التهديد الوجودي الذي يشكله الانتشار النووي.

ومع أن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اختتم مؤخرا مداولاته دون توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية إلا أنني أرى في الواقع سببا للتفاؤل، وذلك لأنه على الرغم من النتيجة المخيبة للآمال فقد لاحظت الجهود المخلصة والدؤوبة التي بذلها الكثيرون في سعيهم إلى سد الهوة التي تفرق المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع الهام، وسمعت النداءات المدوية لاتخاذ إجراءات. لقد أرست تلك الأسابيع الأربعة من المفاوضات المكثفة الأساس لإحراز تقدم حقيقي في المستقبل. لدينا فرصة وعلينا مسؤولية للبناء على ذلك الأساس والمضي به قدما.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد أثلج صدري أن أرى موجة متزايدة الحماس من الدعم الذي أعربت عنه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. والواقع أن مشروع الوثيقة الختامية يشير إلى أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويؤكد من جديد مسؤولية جميع الدول التي صدقت على المعاهدة عن تعزيز هذه المعاهدة. إنها دعوة إلى العمل من أجل مساعدتنا على تحقيق إضفاء الطابع العالمي عليها ودخولها حيز النفاذ. وأنا واثق بأنها لن تقع على آذان صماء.

ومع ذلك فهناك بالفعل الكثير للاحتفال به. ففي هذه السنة، وهي الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حددت هدفا لنا جميعا نسعى جاهدين إلى تحقيقه: وهو أن نرى ما لا يقل عن خمسة تصديقات جديدة على معاهدتنا في عام واحد. حتى الآن، لدينا أربعة. فلقد تقدمت توفالو وتيمور – ليشتي ودومينيكا وغامبيا للتصديق على المعاهدة، وهناك دول أخرى كثيرة في الطريق. بتصديق دومينيكا أصبح لدينا التزام كامل بالمعاهدة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبتصديق تيمور – ليشتي أصبح لدينا التزام كامل في جنوب شرق آسيا. هذه محطات تاريخية بارزة. إنني أشيد بتلك البلدان على جهودها. وهي مقتنعة بأن أفضل حماية للمجتمع الدولي من التهديدات النووية هي تقوية وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهي تقر أيضا بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوسائلها الفريدة للتحقق، تشكل بلا شك عنصرا رئيسيا في ذلك النظام.

وتشمل وسائل تحقق المعاهدة مركز البيانات الدولي المتطور في فيينا وشبكة عالمية من محطات الرصد، والتي أثبتت فعاليتها مرارا وتكرارا. وسيستمر هذا المكون البالغ الأهمية في الوفاء بوعد المعاهدة بالكشف عن أي انفجار نووي، في أي وقت وأي مكان. ولهذا السبب يجب الحفاظ عليه كما ينبغي. إن لديه المزيد ليقدمه. وتسهم البيانات التي تم جمعها في نظم الإنذار بأمواج تسونامي، ودراسات الزلازل وتغير المناخ، والعديد من التطبيقات المدنية والعلمية الأخرى.

ويمكن لنظام الرصد لدينا أن يساعد في تقليل الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ولهذا السبب أطلقت مبادرة "مراكز البيانات الوطنية للجميع" – وهي جهد تدعمه دول كثيرة جدا، لضمان قدرة جميع الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على استخدام هذه البيانات على أكمل وجه، لصالح الجميع، ولا سيما أصغر الدول.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهائلة والمبادرات المثيرة إلا أن عملنا لم ينته بعد. إن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يتيح لنا فرصة هامة للتفكير بوعي ولتقييم جهودنا الرامية إلى إيجاد عالم خال من تفجيرات التجارب النووية. فمن مسؤوليتنا التاريخية العمل على أن لا يعاني كوكبنا مرة أخرى من العواقب الوخيمة للتجارب النووية. لا لتكرار ذلك أبدًا.

والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها فرض حظر دائم ويمكن التحقق منه على التجارب النووية هي من خلال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولذلك أقول لكل دولة عضو ولأمم العالم التي تمثلها دعونا نجدد التزامنا بهذه القضية النبيلة ودعونا ننهي ما بدأناه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك.

السيدة أوكيكي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والأمين التنفيذي روبرت فلويد.

بالنيابة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، أثني على رئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد، لعقد هذه الجلسة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونشيد أيضا بحكومة كازاخستان لالتزامها على مر السنين بتعزيز الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، بعد أن عانت مباشرة من الآثار المدمرة للتجارب النووية على أراضيها في سيميبالاتينسك.

إن كفالة استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية حصرا للأغراض السلمية هي الركيزة الأساسية التي استند إليها إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطوال العقود الستة الماضية ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، وأتاحت في الوقت نفسه العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا سيما للبلدان النامية. إن العلوم والتكنولوجيا النووية تسهم إسهاما مباشرا في أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة وبصورة غير مباشرة في تحقيقها جميعا. فهي تشفي أمراضا، وتساعد على إطعام الجياع، وتحمي البيئة، وتعزز التقدم دون الإضرار بالكوكب.

لقد استجابت الوكالة بشكل عاجل وسريع لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من خلال تزويد الدول الأعضاء بأكبر برنامج للاستجابة لحالات الطوارئ في تاريخها الممتد سبعة عقود تقريبا. وبينما كنا نقدم معدات تفاعل البوليميراز المتسلسل والتدريب التي تمس الحاجة إليها لكل قارة من أجل التصدي للجائحة أطلقت الوكالة مبادرة "العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ". وتساعد هذه المبادرة الرائدة التي أطلقها المدير العام غروسي البلدان على الاستعداد والاستجابة بسرعة أكبر للفاشية التالية للأمراض الحيوانية المنشأ، سواء كانت جدري القرود أو الإيبولا أو مرض لم يكتشف بعد.

وكما أظهر كوفيد-١٩، فإن التحديات الصحية غير عادلة بشكل مروع. السرطان أزمة تهدد بإرباك البلدان النامية ومحو الكثير من المكاسب التي حققتها. وهذا العام، في أديس أبابا، أطلق المدير العام رافائيل ماريانو غروسي مع الرئيس السنغالي ماكي سال، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، مبادرة أشعة الأمل. ويعزز هذا المشروع التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمكافحة السرطان ويحفز المجتمع الدولي على التصدي لهذا الوباء الصامت. وهو يحظى بدعم قوي من قادة الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية.

وفي جميع مساعينا، وبغض النظر عن نوع الجنس، من الحيوي أن يتمكن الجميع من الإسهام الكامل بمواهبهم. ويقدم برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا – كوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما

ماليا للنساء اللائي يدرسن للحصول على درجة الماجستير في المواد النووية.

ومن الضروري استخدام التكنولوجيا النووية بأمن وأمان. وعلى الرغم من أن الأمن والأمان النوويين مسؤولية وطنية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما برحت المنتدى الدولي الذي تعمل فيه البلدان معا لوضع معايير الأمان وإرشادات السلامة وتبادل أفضل الممارسات. وتساعد الوكالة الدول الأعضاء فيها على الوفاء بمسؤولياتها في هذه المجالات بوضع معايير للأمان يمكن استخدامها كأساس للقواعد التنظيمية الوطنية، وبتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، عند الطلب، بما في ذلك بعثات خبراء الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي الوكالة دورا رائدا باعتبارها المنصة العالمية لتعزيز الأمن النووي. وتلتمس البلدان على نحو متزايد مساعدتنا في التقليل إلى أدنى حد من خطر وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. ونقدم التدريب في مجال الأمن النووي، ونساعد البلدان على تحسين الأمن المادي للمرافق التي توجد فيها مواد نووية، ونحافظ على قاعدة البيانات العالمية الأكثر موثوقية بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة.

ومن المهام الأساسية الأخرى للوكالة التحقق من أن البلدان لا تعمل على حيازة أسلحة نووية. ويجري مفتشو الوكالة عمليات تحقق في المرافق النووية في جميع أنحاء العالم. ثم يعودون بعينات يجري تحليلها للكشف عن أي آثار محتملة للمواد النووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة التي عهد إليها المجتمع الدولي بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار واقتصار البرامج النووية على الأغراض السلمية حصرا. ونفعل ذلك بتنفيذ الضمانات – التدابير القانونية والتقنية المعتمدة دوليا – في ١٨٧ دولة، ١٨٤ منها دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت ١٣٩ دولة من تلك الدول الـ ١٨٧ بروتوكولات إضافية حيز النفاذ، مما أتاح للوكالة إمكانية أكبر للوصول إلى المواقع والمعلومات. وقد عزز المدير العام أنشطة التوعية مع الدول الأطراف، بما في ذلك عن طريق إرسال رسائل تذكر بهذه الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، وعلى سبيل المثال دعوة الدول التي لديها بروتوكولات بكميات صغيرة تستند إلى النص القياسي القديم إلى تعديلها أو إلغائها. وهذا أمر ضروري لعلاج الضعف في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اعترف به مجلس المحافظين قبل أكثر من ١٥ عاما. بروتوكول الكميات الصغيرة القياسي القديم غير كاف لنظام الضمانات الحالي لدينا.

وبعد أن أوجزت العمل الحيوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة والأمن والضمانات النووية، لا يفوتني أن أذكر جهودنا الدؤوبة في أوكرانيا على وجه الخصوص. في الأسبوع الماضي، سافرت بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدعم والمساعدة إلى زابوريجيا، بقيادة المدير العام غروسي، إلى محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا لتقييم حالة السلامة والأمن النوويين في المحطة. وقد أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن وجودا مستمرا في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وبالأمس، أصدر المدير العام غروسي تقريرا ثانيا يفصل إجراءات الوكالة واستنتاجاتها وتوصياتها الملموسة فيما يتعلق بالسلامة والأمن والضمانات النووية في أوكرانيا، يتضمن دعوة إلى إنشاء منطقة حماية للسلامة والأمن النوويين على وجه السرعة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. كما قدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحاسمة (انظر S/PV.9124).

ومن المعالم الرئيسية في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان، يعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويشكل المصرف آلية الملاذ الأخير للدول الأعضاء في حالة تعطل توريد اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى محطة للطاقة النووية بسبب ظروف استثنائية تمنعها من تأمين الوقود من السوق التجارية أو أي ترتيب آخر للإمداد. وتود الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشكر حكومة كازاخستان مرة أخرى على استضافة ذلك المرفق الهام وعلى تعاونها الممتاز مع الوكالة في هذا الصدد.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل مساعدة الدول في توصيف النشاط الإشعاعي المتبقي في المناطق المتأثرة بتجارب الأسلحة النووية لتقييم ما إذا كان الاستخدام

الآمن لهذه الأراضي ممكنا أو إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات علاجية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الوكالة حكومة كازاخستان على مر السنين في تقييم التلوث الإشعاعي في الأراضي المتضررة من التجارب النووية في موقع سيميبالاتينسك والمناطق المحيطة به. وتقوم الوكالة حاليا بتنفيذ مشروع للتعاون التقني يركز على تعزيز القدرات الوطنية لتقييم جدوى إطلاق أجزاء من موقع اختبار سيميبالاتينسك للاستخدام الاقتصادي العادي. وسيستمر هذا العمل في السنوات القادمة، وهو بمثابة تذكير بالآثار الخطيرة الطويلة الأجل الناجمة عن التجارب النووية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الوكالة الثابت بالإسهام في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومن التجارب النووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلال ممارسة التحقق النووي الموثوق به وتعزيز الأمن النووي الفعال، تقدم الوكالة إسهاما ملموسا في تحقيق تلك الغاية، وتعمل أيضا عن كثب مع الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فلويد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بينيتيك كابوا ماديسون، المدير التنفيذي لمبادرة مارشال التعليمية.

السيد ماديسون (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، وكازاخستان والمنظمين الآخرين على استضافة هذا الحدث وعلى إتاحة الفرصة لي للتكلم اليوم.

ولدت في جزر مارشال. وانتقلت إلى الولايات المتحدة – إلى سبرينغديل، أركنساس – مع أسرتي عندما كنت طفلا. في المدرسة الابتدائية، أخرجت المديرة زملائي في الصف الأول وأنا من الفصل للتجمع في مكتبة المدرسة وشاركتنا فعالية عرض الصور والشرح. ولدهشتي، كان العرض عن رحلة إلى جزر مارشال في ذلك العام. عرضت علينا صورا وتحدثت عن رحلة الـ ٦ ٠٠٠ ميل من أركنساس إلى جزر مارشال. وخلال رحلتها من أركنساس إلى هاواي إلى جزر مارشال، كان بإمكانها رؤية الغيوم والمحيط تحتها. في البداية، لم يكن هناك أثر للجزر. ثم، من العدم، كانت هناك، قلادات الله الزمردية تطفو على سطح الماء كما لو كانت قد برزت للتو من أعماق البحر. عندما رأيت الصور، كانت لحظة عاطفية للغاية. كطالب في الصف الأول يرى وطنه مرة أخرى لأول مرة في الصور، مع شواطئ الرمال البيضاء الجميلة والغابة الخضراء المورقة والمياه الفيروزية الزرقاء، بعد أن غادرها قبل بضع سنوات، فقد غالبتني الدموع مع ابتسامة كبيرة. كان من المريح أن أعرف في سن مبكرة أن وطني لا يزال هناك.

وعلى الرغم من أنني هنا جسديا في الولايات المتحدة، فإن قلبي لا يزال في الوطن. لقد كانت جزر مارشال موطنا لشعبي لأكثر من ٤ ٠٠٠ عام. وإنني أعزو بقاءنا ومرونتنا إلى القيم الثقافية لأسلافنا التي ما زلنا، نحن أحفادهم، نعتنقها حتى اليوم. الود والاحترام واللطف والتكاتف كلها جوانب أساسية لمجتمعنا المتماسك. قيمنا محفوظة ليس للناس فحسب ولكن للبيئة أيضا. والثقافة المارشالية تقوم على مبادئ الاستدامة والحفظ.

وللأسف، فإن طريقة الحياة المستدامة هذه مهددة. إن شعب مارشال يقف في الخط الأمامي لتغير المناخ، وقادتنا – الذين تكلم الكثير منهم في هذه القاعة الكبرى – يقودون المعركة. ستستمر التحديات البيئية واستغلال مواردنا في إجبار المزيد من سكان مارشال مثل أسرتي على الهجرة.

إن تغير المناخ ليس التهديد الوحيد الذي تواجهه جزر مارشال. ومن المؤسف أننا لسنا غرباء عن التهديدات الوجودية. وبين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨، استخدمت الولايات المتحدة جزر مارشال لاختبار ٦٧ سلاحا نوويا – أي ما يعادل ٢٠٠ ٧ من قنابل هيروشيما. وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي، أقامت الولايات المتحدة قبة خرسانية على إينويتاك، وهي إحدى الجزيرتين المستخدمتين للتجارب النووية. لقد ألقوا النفايات النووية في الهيكل الذي تتسرب منه الملوثات النووية إلى البيئة الهشة. وحذر العلماء حكومة مارشال من أنه إذا كانت الجزر تحت الماء اليوم، فإن القبة ستنفتح وتطلق محتوياتها المميتة.

ونتيجة لبرنامج التجارب النووية، وقعت جزر مارشال والولايات المتحدة أول اتفاق للارتباط الحر في عام ١٩٨٦، مما سمح للمارشاليين

بالهجرة إلى الولايات المتحدة للعمل والتعليم والأمل في الحصول على الرعاية الصحية. بسبب التجارب النووية والنقل القسري، لدينا بعض من أعلى معدلات السرطان والسكري في العالم. وكما اتضح بشكل مأساوي في الأشهر الأولى من جائحة مرض فيروس كورونا، عندما أصيب الكثير من أفراد مجتمعي بالمرض وتوفي الكثير من أصدقائي وأفراد عائلتي وكبار السن، أصبح شعبي ضعيفا جدا بسبب المشكلات الصحية الناجمة مباشرة عن التعرض للإشعاع والانتقال القسري.

ولجزر مارشال تاريخ طويل في الدعوة إلى تحقيق العدالة البيئية والنووية. ويعود تاريخ الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى الوقت الذي كانت فيه الجزر تحكم كإقليم مشمول بوصاية الولايات المتحدة، مما عزز استخدام الولايات المتحدة لجزر مارشال لإجراء التجارب النووية. يواصل القادة السياسيون المارشاليون والمدافعون عن المجتمع، بالتعاون مع حلفاء في جميع أنحاء العالم، النضال من أجل العدالة النووية والمناخية. وبمساعدة مؤسسة السلام في العصر النووي، رفعت جزر مارشال دعوى قضائية ضد الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن القضية لم يتم كسبها، فقد حظيت المسألة باهتمام ودعم دوليين. وسنواصل التثقيف والتوعية بآثار التجارب النووية وتغير المناخ.

إن أكثر ما نحتاج إليه اليوم ليس الحلفاء فحسب، بل الجهات الفاعلة أيضا. نحن بحاجة إلى قادة حكوميين على استعداد للاعتراف بمخاطر إنتاج الأسلحة النووية واستخدامها، وتحمل المسؤولية عن الأضرار التي ألحقتها، والقضاء على هذه الأسلحة. وقد استأنفت جزر مارشال وحكومة الولايات المتحدة مؤخرا المفاوضات بشأن الاتفاق المقبل للارتباط الحر. ويحدوني ويحدو أبناء شعبي الأمل، سواء كانوا يعيشون في الجزر أو خارجها، في أن يعالج الاتفاق المقبل بشكل كامل وعادل الإرث النووي وتغير المناخ.

بالنسبة لنا نحن المارشاليين، الوقت ينفد. يجب علينا أن نفعل المزيد لإنشاء كوكب خال من الأسلحة النووية وصالح للعيش للجميع، ليس فقط للبقاء على قيد الحياة ولكن أيضا للازدهار، وحتى تعيش أجيال المارشاليين في المستقبل براحة بال وهم يعرفون أن لديهم وطنا يعودون إليه ويمكنهم الحفاظ على ثقافتهم وحمايتها لسنوات عديدة قادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد كونجول (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تشيد المجموعة الأفريقية برئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى دعمه لنزع السلاح النووي. وتعرب المجموعة عن تقديرها للرسالة القيمة التي وجهها الأمين العام ولبيان الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن اجتماعنا هنا اليوم دليل على رغبتنا وعزمنا على وضع حد للتجارب النووية باعتبار ذلك تدبيرا أساسيا نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد المجموعة الأفريقية أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تبعات، ووقف جميع عمليات الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وما انفكت الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تؤكد المجموعة مجددا الحاجة الملحة لتخليص كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام والأمن العالميين، وكذلك لبقاء الجنس البشري في المستقبل.

تؤيد المجموعة مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطا أساسيا بالغ الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نذكّر بالحدث المهم المتمثل في بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في يوم الجمعة الموافق ٢٢ كانون الثاني/يناير، وهي صك تاريخي. وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد دعمها الكامل لاعتماد إعلان الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعنون ”التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية“، الذي أكد من جديد

التصميم على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا دعمها لخطة عمل فيينا المعتمدة في الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، لتيسير التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لأهداف المعاهدة وغاياتها. وفي ذلك الصدد، تود المجموعة أن تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة للتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في وقت مبكر، وكذلك السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

تؤكد المجموعة الأفريقية قلقها البالغ إزاء بطء وتيرة تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب القضاء التام على ترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك تصر المجموعة على تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التدابير والتعهدات المتفق عليها في إطار معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الالتزامات بتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تشدد المجموعة على أهمية ما تسهم به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في سبيل تحقيق الأهداف العامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وبالتالي تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي ذلك السياق، تكرر المجموعة الأفريقية تأكيد التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ودرعا للأراضي الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة لنووية في القارة وحظر اختبار تلك الأسلحة في كامل الفضاء الذي يشكل القارة الأفريقية.

وعلى نفس المنوال، تشير المجموعة الأفريقية إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالمقرر ٥٤٦/٧٣. ونرحب بعقد الدورة الأولى برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية والدورة الثانية برئاسة دولة الكويت، اللتين نجحتا في اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر، وأنشأتا لجنة عمل غير رسمية للمشاورات فيما بين الدورات، واعتمدتا وثيقة ختامية. وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول المدعوة إلى مواصلة المشاركة البناءة بحسن نية من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تفي بتنفيذ قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتود المجموعة أن تشدد كذلك على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءا لا يتجزأ وأساسيا من مجموعة التدابير والأساس الذي استند إليه تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتشدد المجموعة على استمرار صلاحية ذلك القرار إلى أن تتحقق أهدافه.

تود المجموعة الأفريقية التشديد على أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، وتعرب على وجه الخصوص عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها إما عن طريق الخطأ أو كعمل متعمد. وتحض المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة بهدف تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

تشعر المجموعة بخيبة أمل عميقة إزاء فشل مؤتمر استعراض آخر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، حيث لم يتسن فيه التوصل إلى اتفاق بشأن إحراز تقدم ملموس بشأن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بنزع السلاح النووي. وكان مؤتمر الاستعراض العاشر فرصة للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تعيد الالتزام بالوفاء بالتزاماتها التي لم يتم الوفاء بها بتخليص نفسها والعالم من الأسلحة النووية وإنقاذ بقية البشرية من الأثر الإنساني المدمر لتفجير نووي أو حرب نووية.

إن انعقاد مؤتمر استعراضي واحد فاشل أمر سيئ. أما انعقاد مؤتمرين استعراضيين فاشلين متتاليين فيغرق معاهدة عدم الانتشار في مياه مجهولة ويعرض مصداقية المعاهدة واستدامتها إلى مخاطر كبيرة، تماما كما يُعرض السلم والأمن الجماعيين للخطر.

تؤكد مجددا المجموعة الأفريقية أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث على الأمل في وقف مواصلة تحديث الأسلحة النووية وتطويرها أو انتشارها الرأسي والأفقي، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى تجديد دعمه لتشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتهيب المجموعة بجميع الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في مرفقها الثاني، أن تفعل ذلك، وتشير إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في الإجراء ١٠ من خطة العمل لعام ٢٠١٠.

في الختام، تدعو المجموعة الأفريقية مرة أخرى جميع الدول إلى مواصلة العمل لتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على جناح السرعة لتحقيق هدف وغاية عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد إلياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، التي تكلمت بالنيابة عن الأمين العام، وكذلك أعضاء فريقها، على دعمهم لنا نحن الدول الأعضاء، ولا سيما كازاخستان، في جميع مبادراتنا. وأشيد أيضا بالسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وموظفيه على عملهم الدؤوب للتشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها، وتعزيز نظام التحقق فيها.

في هذا اليوم الذي يصادف الاحتفال الثالث عشر باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نستخدم هذا المنتدى الخاص لزيادة تنشيط القدرة المقنعة لكي نحض جميع أصحاب المصلحة على التوعية بالأخطار غير المسبوقة للتجارب النووية والأسلحة، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والقيام بعمل لتفادي هذه الأخطار. وكما أبرز الأمين العام أنطونيو غوتيريش مؤخرا، فإن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يؤكد مخاطر التجارب النووية، ودعا إلى إنهاء التجارب الآن وإلى الأبد ودعا إلى الكف عن تكديس الأسلحة النووية للتاريخ، مرة واحدة وإلى الأبد. وخلص تقرير للجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا إلى ما يلي:

> ”الأسلحة النووية من أكثر الأسلحة رعبا التي اخترعتها البشرية على الإطلاق. لا يوجد سلاح أكثر منها تدميرا. لا يوجد سلاح يسبب هذه المعاناة الإنسانية التي لا توصف. ولا توجد طريقة للتحكم في مدى انتشار التداعيات الإشعاعية أو مدة استمرار أثارها“.

لقد أظهرت بقسوة جائحة مرض فيروس كورونا مدى هشاشة البشرية. ومع ذلك، وبفضل العمل الدؤوب للعلماء والتضامن فيما بين دولنا، ستنتهي الجائحة في نهاية المطاف. ومهما يكن من أمر، هناك تهديد آخر، أي تهديد الأسلحة النووية، التي من المحتمل أن تكون أكثر فتكا من فيروس كورونا، ولا يزال هذا التهديد قائما، بدون هوادة، منذ عام ١٩٤٥. إن التوسع الحالي في الأسلحة النووية أمر خطير ومثير للقلق، من حيث الحجم والتنوع. ومما يثير القلق بنفس القدر سرية الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ما تمتلكه حاليا من ترسانة نووية ورؤوس حربية استراتيجية. وتنتقل الأسلحة النووية الآن من الردع العالمي إلى الردع الإقليمي، مما يجعل العالم الحديث أقل تنبؤا وخطرا في حالة نشوب حرب نووية فعلية بين الدول الفاعلة. كما أننا نواجه تحديا مستمرا يتمثل في خطر هجمات الجريمة السيبرانية ووقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وحتى إمكانية استخدام ١ في المائة فقط من الرؤوس الحربية النووية البالغ عددها ١٣ ٠٠٠ رأس الموجودة اليوم تكفي لتدميرنا وتدمير كوكبنا. يمكن أن تعطل بشدة النظام البيئي للأرض وتقلل من درجات الحرارة العالمية، مما يجعل بقاء الإنسان وأي إنتاج نباتي أو غذائي مستحيلا. لذلك، ترى كازاخستان حتمية تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين

الدول الأعضاء. وكان نداؤنا، منذ بداية دولتنا وحتى اليوم، إعادة الحوار السياسي والمفاوضات إلى الشؤون الدولية.

ويجدر بنا النظر في اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بالجهود العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

أولا، من الضروري تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية والقائمة حاليا، وتمكينها وتوطيدها بغية تيسير الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، على غرار ما هو موجود بالفعل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وبعبارة أخرى، نصف الكرة الجنوبي بأكمله. في عام ٢٠٠٩، أنشأت كازاخستان، مع جيرانها، منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي الأولى في نصف الكرة الشمالي، وتحيط بها دولتان حائزتان للأسلحة النووية. ولا بد من إنشاء المزيد من هذه المناطق لتأمين الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ومع تأييد ١٢٢ دولة عضوا، فإن ذلك يعزز أملنا الجماعي في رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اقترحت كازاخستان أن نحقق الصفر العالمي بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥. إنه هدف يجدر بنا السعي من أجل تحقيقه وليس من المستحيل الوصول إليه.

أخيرا وليس آخرا، يجب علينا أيضا أن ننهي تجارب الأسلحة النووية مرة واحدة وإلى الأبد بالعمل على نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نهاية المطاف. وتنضم كازاخستان إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة بدون إبطاء.

في نهاية الأمر، نحن مدينون بهذا العمل الجماعي إلى ضحايا تجارب الأسلحة النووية الذين يعانون ويقدر عددهم بالملايين ومدينون للأجيال المقبلة من أطفالنا. وينبغي ألا ننسى العواقب المروعة للأسلحة النووية التي استخدمت في عام ١٩٤٥ في هيروشيما وناغازاكي، فضلا عن المآسي المؤرقة لأربعة عقود من تجارب الأسلحة النووية في كازاخستان، وجنوب المحيط الهادئ وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وفي مناطق أخرى.

يجب أن تكون لدينا القوة لتقديم التصميم السياسي والحكمة ومستقبل البشرية على المصالح الوطنية الضيقة اليوم. إن البشرية ببساطة لا تستطيع أن تعيش في ظلام ليل الحرب النووية والمعاناة الهائلة التي يمكن أن تسببها. ولكي أكون صريحا، ليس لدينا الاستعداد لتحمل أي هجوم نووي. لذلك، يجب أن نرتقي إلى مستوى المناسبة، وأن نعمل على الوفاء بأبسط التزاماتنا الأدبية والأخلاقية. لقد حان الوقت الآن للعمل من أجل البشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند، الذي سيتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في السنوات الأخيرة، اضطررنا إلى تعديل حياتنا اليومية بشكل كبير لمواجهة تهديد مرض فيروس كورونا ومواصلة المرونة في معالجة آثاره. وعلاوة على ذلك، وإزاء الخلفية المقلقة للجغرافيا السياسية الدولية والإقليمية، ما برح من الأساسي لنا أن نتضامن في جهودنا الرامية إلى ضمان الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولا يزال استمرار المنافسات بين الدول الكبرى وتحديث الترسانات النووية يشكلان شواغل حقيقية ووجودية. وتدعو رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إظهار حسن النية، وتعزيز التفاهم المتبادل، وتعزيز التعاون، وضمان القيام بأعمال مسؤولة وجماعية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، لا تزال مخاطر التجارب النووية تثير قلقا شديدا. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد موقفها الجماعي ضد التجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام، على الصعيد العالمي، إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء. لقد صادقت جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يجسد

التزامنا القوي بالمعيار الدولي لمكافحة التجارب النووية. وفي ذلك الصدد، ننضم إلى الآخرين في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى في نهاية المطاف تحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ.

تشجب رابطة أمم جنوب شرق آسيا إجراء التجارب النووية، التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن. ونؤكد مجددا إدراكنا للعواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية على الصحة، وسبل العيش الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة، والتنمية المستدامة.

وتعيد الرابطة تأكيد اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وترحب الرابطة بعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في الشهر الماضي. ومع ذلك نأسف لأن المؤتمر اختتم أعماله دون اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء والتي كان يمكن أن توفر زخما إضافيا تمس الحاجة إليه نحو نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وعلى أية حال، يجب أن يستمر العمل الشاق. وتقدر الرابطة الدور الهام الذي تؤديه هذه المعاهدة للسلم والأمن والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وتكرر دعوتها جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد تقيدها بالتنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتعهدات الخاصة بالمعاهدة، بما فيها تلك المتعلقة بإعمال المادة السادسة من المعاهدة.

وتكرر الرابطة تأكيد أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية للنظام العالمي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل لتعزيز تنفيذ هذه المعاهدة، والتي تم تمديدها لفترة خمس سنوات أخرى، من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٧.

ونؤكد من جديد التزامنا بالتواصل المستمر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ هذه المعاهدة.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة، بما فيها معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وعقدت اجتماعها الأول للدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، تنص على أن تتعهد كل دولة طرف بعدم الشروع أبداً، تحت أي ظرف، في تطوير أو اختبار أو إنتاج أو تصنيع، أو الحيازة بأي شكل آخر، أو امتلاك أو تكديس أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الحالية الأخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبناءً على ما سبق، تؤيد الرابطة خطة الأمين العام لنزع السلاح بوصفها خطوة شاملة للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، نشدد على أهمية استمرار الحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية. والزيادة الأخيرة في تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات وإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي تطور مثير للقلق يهدد السلام والاستقرار في المنطقة. ونحث جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار السلمي ومواصلة العمل من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والسريع لإعلان بانمونجوم من أجل السلام والرخاء وإعادة التوحيد في شبه الجزيرة الكورية، وإعلان بيونغ يانغ المشترك، والبيان المشترك لزعيمي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وننوه بالجهود

الدولية الرامية إلى تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وبطريقة سلمية.

وينبغي أن تظل الأولوية للجهود الدبلوماسية، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية. ونؤكد من جديد استعدادنا للقيام بدور بناء، بما في ذلك من خلال استخدام المنابر التي تقودها الرابطة، مثل المنتدى الإقليمي للرابطة، للتشجيع على مناخ يفضي إلى حوار سلمي بين الأطراف المعنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوفره (سلوفينيا).

في الختام، تأسست الأمم المتحدة على جملة أمور ومنها الغرض الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ولدينا هنا منبر يمكن أن ييسر على أفضل وجه تعزيز التعاون بين جميع الدول الأعضاء في السعي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي حين أن المسيرة طويلة وشاقة إلا أنه يجب على المجتمع الدولي، وبإسهام فعال من الجميع، بمن فيهم النساء والشباب، أن يعمل بلا كلل من أجل بزوغ فجر عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد غونساتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية مقدونيا الشمالية، ألبانيا، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا والنرويج، وهما عضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن جورجيا، أندورا، موناكو، سان مارينو.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ كان دائما ويظل أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. ويتيح هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لإبراز الحاجة مرة أخرى إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ. لقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة وتدعو باستمرار الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ – الصين، مصر، إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يزال يتعين تصديقها على المعاهدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند وباكستان، التي لا يزال يتعين توقيعها وتصديقها عليها من أجل دخولها حيز النفاذ – إلى أن تفعل ذلك دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الالتزام بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن أي إجراء يتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتصديقات توفالو وغامبيا ودومينيكا وتيمور – ليشتي على المعاهدة مؤخرا، مما يشكل خطوة أخرى نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. إننا نشيد بالأمين التنفيذي روبرت فلويد وفريقه على هذا السجل المثير للإعجاب ونؤيد بالكامل جهودهم الرامية إلى تحقيق تصديقات إضافية على المعاهدة. ونشجع أيضا على التفاعل مع المجتمع المدني لتعزيز المعاهدة. وفي هذا السياق، نشيد بعمل فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن المعاهدة هي إحدى الركائز الرئيسية للهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي يسهم في السلم والأمن العالميين. ويتم إبراز الشرعية القوية للمعاهدة وأهميتها الحيوية لأمننا الجماعي في قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) وقرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بالمعاهدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي حشد الدعم للمعاهدة ولمنظمتها في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدم الاتحاد الأوروبي ورقة عمل شاملة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، متضمنة مقترحات ملموسة لهذا المؤتمر العاشر. علاوة على ذلك، نظم الاتحاد الأوروبي على هامش المؤتمر حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الدور

الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار، وفي إطار النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بمشاركة الأمين التنفيذي والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ونأسف لأنه على الرغم من الجهود والمفاوضات المكثفة لم يتسن بسبب اعتراض أحد البلدان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في ذلك المؤتمر، والتي كان من شأنها أيضا إعادة تأكيد أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، مع التذكير بمسؤولية جميع الدول المصدقة على المعاهدة عن تعزيزها. ومع ذلك، فإن الالتزامات الملزمة قانونا المكرسة في معاهدة عدم الانتشار والالتزامات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة لا تزال سارية. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جهدا لمواصلة تشجيع التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم الانتشار، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي عليها، وندعو جميع الدول الأطراف إلى أن تحذو حذوها.

إن لاستمرار سلامة معاهدة عدم الانتشار أهمية أكبر من أي وقت مضى في ضوء البيئة الأمنية الراهنة. وما زلنا ندين بشدة عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا غير المبرر والذي لا مسوغ له، والذي يقوض النظام الدولي القائم على القواعد وأمننا الجماعي. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته روسيا إلى إنهاء عدوانها فورا وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أعمالها غير القانونية والمزعزعة للاستقرار وسلوكها التصعيدي، وهي أعمال تقوض السلم والأمن الدوليين والإقليميين، فضلا عن النظام العالمي لعدم الانتشار، وأن تدخل بدلا من ذلك في حوار مع الشركاء المعنيين من أجل بناء أساس للسلم والأمن المستدامين واتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالامتناع عن اختبار الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ولا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولن يكون لها أبدا مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، فضلا عن البرامج الرامية إلى بناء منظومات إيصال الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، على النحو الذي تقتضيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الأهمية بمكان أن تظل الجزاءات، التي تستهدف تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة بصورة غير مشروعة، قائمة وأن تنفذ تنفيذا كاملا ما دامت برامجها موجودة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن القائمة وجميع الالتزامات والتعهدات ذات الصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أثبتت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورها القيم في توفير بيانات موثوق بها ومستقلة وبسرعة مما يمكّن المجتمع الدولي من الاستجابة بشكل مناسب وسريع. لقد أتاحت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للعالم نظاما عالميا حقيقيا عالي التقنية لرصد التفجيرات النووية، وهو أمر لا يمكن لأي بلد أن يفعله بمفرده. ولذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد ثقته في نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويتطلع إلى استكمال نظام الرصد الدولي. ونحن ندرك ما للمعاهدة من أثر رادع لعدم الامتثال والقدرة على الاستجابة للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويثني الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الموقعة على التزامها الواضح باستمرار عمل نظام التحقق خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ونحث جميع الدول الموقعة التي لا يزال يتعين عليها إنشاء محطات على التعاون مع الأمانة التقنية المؤقتة لهذا الغرض. ونحث أيضا الدول الموقعة ذات الصلة على المساعدة في تلك العملية. ومع استمرار بناء نظام الرصد الدولي لأكثر من ٢٠ عاما، لا يوجد أي عذر لمزيد من التأخير في اعتماد جميع المحطات وتشغيلها.

وبالإضافة إلى إسهام المعاهدة الواضح في السلام والأمن الدوليين، فإن بناء القدرات المتكامل الخاص بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يساعد الدول في استخدام بيانات نظام الرصد الدولي في تطبيقات مدنية وعلمية والبحوث المرتبطة بتكنولوجيات التحقق المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك نظام الإنذار من أمواج التسونامي ومن سحب الرماد البركاني. ومن أجل تحقيق الاستفادة المثلى من استثمارنا الجماعي، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة الكاملة من المنافع الممكنة للتطبيقات المدنية والعلمية لبيانات نظام الرصد الدولي، ويدعم ماليا بناء قدرات البلدان النامية في هذا الشأن. ومنذ عام ٢٠٠٦، قدم الاتحاد الأوروبي لمنظمة المعاهدة تبرعات تزيد على ٢٩,٥ مليون يورو لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع التقنية لتعزيز نظام التحقق وبناء القدرات في البلدان النامية.

وكدليل آخر على التزامنا، أصبح الاتحاد الأوروبي مؤيدا لـ ١٠ إجراءات من جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، بما في ذلك تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد اضطلعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التوالي بالمسؤولية كمنسقين مشاركين للمؤتمر الذي يعقد مرة كل سنتين – الذي ترأسته إيطاليا في العام الماضي مع جنوب أفريقيا – عن تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عملا بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وسنواصل اغتنام كل فرصة للدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة وتحقيق عالميتها في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، والدعوة بنشاط وإصرار إلى التوقيع والتصديق عليها في اجتماعات مع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي البداية، تعرب الجماعة عن امتنانها لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وتشكر كازاخستان على مبادرتها وعملها الدؤوب في هذا الصدد. وترحب الجماعة بالبيان الذي أدلت به وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، فضلا عن دعمها للأمين العام بشأن هذه المسألة. وترحب الجماعة أيضا بمشاركة السيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ والسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد بينيتيك كابوا ماديسون، المدير التنفيذي لمبادرة مارشال التعليمية.

وتشير جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى القرار ٣٥/٦٤ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والقرار ٥١/٧٢ الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي أعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، المكرس للتوعية والتثقيف العام بشأن آثار تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى وضرورة وقفها كوسيلة من وسائل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تكرر الجماعة إدانتها الشديدة لإجراء أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم، وتصر على أنه ينبغي لجميع الدول الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أو تفجيرات أو أي تجارب أخرى غير متفجرة ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة وتلك التي تجرى عن طريق المحاكاة الرامية إلى تطوير وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فهذه الأعمال تتعارض مع هدف ومقصد نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتتعارض أيضا مع الالتزامات والأحكام الواردة في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتعارض كذلك مع روح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يقوض أثرها كتدبير لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وترحب الجماعة بالدول الـ ١٨٦ التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الـ ١٧٤ التي صدقت عليها، بما في ذلك ٤١ دولة من الدول الـ ٤٤ التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذها، وهي الدول المدرجة في المرفق ٢. وفي هذا الصدد، ترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتصديقات توفالو وتيمور – ليشتي وغامبيا في عام ٢٠٢٢، وتسلط الضوء على الخطوات الهامة المتخذة نحو تحقيق عالمية المعاهدة. وترحب الجماعة على وجه الخصوص بتوقيع دومينيكا وتصديقها، الذي حدث أيضا هذا العام، مما جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة أكملت فيها جميع الدول التوقيع والتصديق على الصك. وهذا يعزز التزام المنطقة الراسخ بنزع السلاح النووي والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ويدل على التزام منطقتنا الراسخ بتحقيق عالمية المعاهدة. بيد أن الجماعة تؤكد من جديد الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق عليها بعد على اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وتؤكد الجماعة مجددا الصلاحية الكاملة للإعلانات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدتها الجماعة في بوينس آيرس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ وفي هافانا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ وفي بيلين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ وفي كيتو في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ وفي بونتا كانا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

تؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد الحاجة الملحة إلى القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما، لأن وجود عالم خال من الأسلحة النووية أمر أساسي لتحقيق الأهداف ذات الأولوية للبشرية، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية وحماية البيئة. وبناء على ذلك، تكرر اللجنة الإعراب عن قلقها العميق إزاء وجود الأسلحة النووية وزيادتها وتحديثها واستخدامها والتهديد باستخدامها، فضلا عن عواقبها الإنسانية. تشدد الجماعة بقوة على أنه يجب الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أيا كانت الظروف، وأن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

تحيط الجماعة علما بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، وانتخاب المكسيك لرئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠٢٣. وينضم الاجتماع إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أيضا باسم معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على طريق القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وضمن أطر زمنية محددة بوضوح.

في الختام، تؤكد الجماعة من جديد أن منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية وتكرر تأكيد التزامها، الذي أقره إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام، بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفا ذا أولوية والإسهام في التنمية العالمية ونزع السلاح الكامل لبناء الثقة فيما بين الدول.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. نشارك المجتمع العالمي في الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له – وهو يوم مكرس لتكريم جميع ضحايا التجارب النووية والناجين منها، ولزيادة الوعي العام بالعواقب المميتة للتفجيرات النووية، ولتذكر سبب وجوب أن تنتهي التجارب النووية بصفة دائمة.

نتذكر الأرواح التي فقدت والذين ما زالوا يعانون من آثار التجارب النووية التي تدوم مدى الحياة. وما زلنا ملتزمين بالمضي

قدما بالإجراءات الرامية إلى تحقيق العدالة لشعوبنا ومجتمعاتنا المحلية المتضررة وبالدعوة إلى اتخاذ إجراءات علاجية فعالة للتخفيف من آثار التجارب النووية على صحة وأمن وآفاق المحيط الهادئ الأزرق لدينا. وما من شك في أن مسائل إرث التجارب النووية التي لم تحل بعد في منطقة المحيط الهادئ لا تزال تشكل خطرا واضحا وماثلا على سبل عيش شعوب المحيط الهادئ الأزرق. وندعو المسؤولين عن ذلك إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومجدية لمعالجة هذه المسائل العالقة. وفي آخر اجتماع سنوي عقده قادة منتدى المحيط الهادئ في تموز/يوليه، أشاروا إلى ترتيبات لإجراء استعراض مستقل أولي يتعلق بالتلوث النووي في المحيط الهادئ. وسيدعم ذلك الاستعراض الأساس الإثباتي للإجراءات التي ستواصل منطقتنا اتخاذها بشأن مسائل إرث التجارب النووية.

في الشهر الماضي، احتفلنا أيضا بالذكرى السنوية السابعة والثلاثين لاعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ – معاهدة راروتونغا – التي أحياها قادة المنتدى في راروتونغا، جزر كوك في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ أثناء اجتماعهم السادس عشر. وتمثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، التي تسهم في الصورة الفسيفسائية للمناطق العالمية الخالية من الأسلحة النووية، إسهاما رئيسيا في حماية البشرية جمعاء من تجارب الأسلحة النووية. لقد نجحت معاهدة راروتونغا في القضاء على الأسلحة النووية والتجارب النووية من المحيط الهادئ الأزرق قبل ٢٦ عاما، وساعدت على إخلاء عدد من مناطق العالم من الأسلحة النووية. ونجاحها دليل على فائدة آلية المناطق الخالية من الأسلحة النووية كأداة استراتيجية لكفالة السلام العالمي.

نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوة قادتنا إلى الولايات المتحدة للتصديق على بروتوكول معاهدة راروتونغا، مع الإشارة إلى إعلان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ عزمها على التصديق على جميع البروتوكولات. ونشدد كذلك على الحاجة إلى العمل الجماعي والشراكات، بما في ذلك من خلال نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نرحب ترحيبا حارا بتصديقها هذا العام من جانب تيمور – ليشتي وتوفالو ودومينيكا وغامبيا. ونحث جميع الدول على عدم إجراء تجارب نووية أو تفجيرات أو أي تفجيرات نووية أخرى، والإبقاء على وقفها الاختياري في هذا الصدد، والامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع موضوع المعاهدة وغرضها. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونلاحظ أيضا حظر التجارب النووية في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

بما أن التهديد النووي لا يزال حقيقيا جدا، يجب علينا أيضا أن نكون متيقظين لطابعه المتعدد الأوجه. وندين بأشد العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٦، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحث على الامتثال الكامل للالتزامات بموجب تلك القرارات، بما في ذلك أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها للأسلحة النووية وألا تجري أي تجارب أخرى. ونؤكد من جديد تأييدنا لنزع السلاح النووي بالكامل في شبه الجزيرة الكورية من السلاح بطريقة سلمية وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ونشجع جميع الأطراف على مواصله هذه الجهود والحوار.

لقد أدت حالة الطوارئ المناخية وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم إلى زيادة خطر وقوع حوادث نووية واسعة النطاق. فالمخاطر النووية والإشعاعية تتجاوز الحدود الوطنية، ووقوع حادث في أي مكان هو حادث يؤثر على كل مكان. وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في السعي إلى تحقيق أعلى معايير السلامة النووية من خلال المشاورات الدولية والقانون الدولي ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولدي كل الأمل في تضامننا العالمي، وفي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، وفي السعي إلى تحقيق أعلى معايير السلامة النووية للحماية من المزيد من التلوث النووي وأوجه الظلم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

السيد الأدب (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يمثل حدثا هاما يؤكد رغبة والتزام المجتمع الدولي بإنهاء التجارب النووية بكل ما سببته من ترويع للإنسانية وأضرار بيئية مستدامة.

وأود أن أعبر عن تقدير المجموعة للبيانات التي ألقاها كل من رئيس الجمعية العامة...

وهذا حدث هام يؤكد استعداد المجتمع الدولي والتزامه بإنهاء التجارب النووية لما سببته من ترويع للإنسانية وأضرارا بيئية مستدامة.

تعرب المجموعة العربية عن تقديرها للبيانات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد، ووكيلة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمديرة التنفيذية لمبادرة مارشاليس التعليمية، الذين جميعا أكدوا مجددا الحاجة الملحة إلى القضاء على جميع التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية، التي تعد بلا شك أكثر أنواع الأسلحة تعارضا مع المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي، والتي تهدد بشدة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء التهديد الخطير الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية على البشرية، والذي ينبغي القضاء عليه بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. هذه هي الضمانة الرئيسية لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتأسف المجموعة العربية لفشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى اعتماد وثيقة ختامية. وتدعو إلى دعم معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتشدد المجموعة العربية أيضا على ضرورة التصدي للمخاطر الناشئة عن استمرار الدول النووية في حيازة الأسلحة النووية. بل إن تلك الدول تسعى إلى تطوير هذه الأسلحة، طبقا لعقائدها العسكرية، وما يرتبط بذلك من إجراء التجارب النووية. وتمثل هذه الاختبارات تهديدا وجوديا، يجب على المجتمع الدولي التصدي له بشكل حثيث من دون كلل لتخليص العالم والأجيال المقبلة من هذه الأسلحة. وتشدد أيضا المجموعة العربية على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ليست فقط هدفا واقعيا وقابلا للتنفيذ، بل أيضا شرطا مسبقا لضمان الأمن والاستقرار الدوليين على نحو مستدام.

ترى المجموعة العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والتعهدات الملزمة ذات الصلة المعتمدة في مختلف المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عدم السعي إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وترفض المجموعة أيضا رفضا قاطعا أي ذريعة تدعي أن حيازة الأسلحة النووية ضرورية لضمان الاستقرار الدولي، أو أن الظروف الدولية الراهنة غير مواتية للمضي قدما في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي. كما نرفض رفضا قاطعا أي ذريعة تقول إن بعض الالتزامات السابقة لم تعد مهمة أو أنها أصبحت غير مناسبة للبيئة الدولية الراهنة، أو تضع شروطا على تنفيذ الالتزامات السابقة المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتدعو المجموعة العربية مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحمل مسؤولياتها في تنفيذ الالتزامات والأهداف المتفق عليها، والتخلص التام من ترساناتها النووية، وفقا لجدول زمني محدد. وهذا أقل ما يمكن أن تفعله هذه الدول لتعويض المجتمع الدولي عن الأضرار الجسيمة والمستدامة التي سببتها آلاف التجارب النووية التي قامت بها تلك الدول.

إن المجموعة العربية إذ تؤكد مرة أخرى أهمية دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول المدرجة في المرفق ٢، مع التشديد على المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا للإجراء ١٠ من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في هذا الصدد. كذلك تدعو المجموعة الدول التي لديها برامج وأنشطة نووية غير

معلنة إلى الإعلان عنها، وتدعو الدول والأطراف التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك. وتدعو المجموعة العربية كذلك إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي مضى على فتح باب التوقيع عليها أكثر من ٢٥ عاما.

على الرغم مما يشوب منطقة الشرق الأوسط من توترات وعدم استقرار، أثبتت الدول العربية حسن نواياها بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار والالتزام بتنفيذ أحكامها. كما شاركت بفعالية في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وما فتئت تدعم جهود اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية تحقيق أهداف اللجنة وولايتها. ومع ذلك، يظل الشرق الأوسط أحد أبرز الأمثلة على التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار بسبب عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإصرار إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي والاستمرار في انتهاكها المنهجي للقرارات الدولية ذات الصلة والمعايير والقواعد التي أرستها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشدد المجموعة العربية على ضرورة تعزيز وتكثيف الجهود لمعالجة الخلل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ومنع حدوث سباق تسلح فيها، وذلك من خلال الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في الآليات الدولية لنزع السلاح. وفي طليعتها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تماشيا مع المقرر ذي الصلة الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وخطة العمل لعام ٢٠١٠، وقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٧٨ (١٩٩٠)، والقرارات اللاحقة ذات الصلة للجمعية العامة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترحب بنجاح الدورة الأولى للمؤتمر، التي انعقدت برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ للتوصل إلى عدد من النتائج هامة، وفقا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/75/63. كما ترحب بعقد الدورة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ برئاسة دولة الكويت الشقيقة، التي نجحت في اعتماد الإجراءات المناسبة وإنشاء لجنة غير رسمية لمتابعة المشاورات ذات الصلة، بالإضافة إلى إصدار تقرير ختامي عن الدورة الثانية.

تحث المجموعة العربية جميع الأطراف المدعوة إلى هذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن تعزز السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتتطلع المجموعة إلى نجاح الدورة الثالثة التي ستترأسها الجمهورية اللبنانية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر. وتأمل أن تحقق نتائج إيجابية تسهم في تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

السيد ألموسليشنر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة التذكارية المهمة اليوم.

تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وهو بيان يحدد أولوياتنا بالتفصيل فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

قبل سبعة وسبعين عاما، تم اختبار الأسلحة النووية لأول مرة في صحراء نيو مكسيكو، مما يمثل بداية عصر من التجارب النووية في جميع أنحاء العالم، وجلبت معها آثارا مدمرة على البشرية والبيئة.

ويمكن الشعور بهذه الآثار حتى يومنا هذا. وشهادات الناجين من تفجيرات الأسلحة النووية ومن القنبلتين الذريتين في اليابان ومن التجارب النووية ينبغي أن تكون تذكيرا لنا جميعا بأنه لا بد من عدم استخدام الأسلحة النووية أبدا.

وفيما يتعلق بالقاعدة القاضية بعدم إجراء تجارب نووية، كان العالم ناجحا إلى حد ما. فلم تنتهك هذه القاعدة في هذا القرن سوى

دولة واحدة، هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما أحرزت الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقدما. إننا نرحب بالتصديقات – التي قامت بها توفالو وتيمور – ليشتي ودومينيكا وغامبيا – على هذه المعاهدة والتي تمت منذ الجلسة العامة للعام الماضي (A/75/PV.101). لقد أصبحت هذه المعاهدة عنصرا أساسيا في الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في المعاهدة وفي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونشيد بالأخيرة على عملها الدؤوب لإنهاء تجارب الأسلحة النووية.

وتفخر النمسا باستضافة هذه المنظمة وموظفيها المتفانين في فيينا. ونرحب بالمبادرات الناجحة التي قام بها الأمين التنفيذي فلويد للنهوض بعمل المنظمة، وسنواصل دعمه ودعم المنظمة بنشاط. لقد أثبتت المنظمة قدرتها واستعدادها للتحقق من القاعدة المكرسة في المعاهدة القاضية بعدم إجراء التجارب النووية. وتبين البيانات الموثوقة والمستقلة التي يتم توفيرها لنظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي أنه لا يوجد تفجير نووي يمر دون اكتشافه، بينما توفر أيضا بيانات قيمة لمختلف التطبيقات المدنية. بيد أنه إذا أريد للمعاهدة أن تصبح فعالة وعاملة بالكامل فيتعين دخولها حيز النفاذ. ولذلك فإن من دواعي القلق البالغ أن عاما آخر قد انقضى دون دخول المعاهدة حيز النفاذ، وخاصةً في وقت تتعرض فيه معاهدات أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار لضغوط هائلة. فيجب ألا تتباطأ جهودنا لتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ. بل على العكس، حان الوقت للبلدان المتبقية، وبخاصة المدرجة في المرفق ٢، التي تمنع دخول المعاهدة حيز النفاذ لأن تصدق أخيرا ودون إبطاء أو شروط مسبقة.

وبينما ننتظر بدء نفاذ المعاهدة فإن التقيد بقاعدة تكميلية أخرى تقضي بمنع إجراء تجارب الأسلحة النووية آخذ في الازدياد. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تحظر اختبار الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، بالإضافة إلى محظورات أخرى. لقد انضمت ٦٦ دولة طرفا و ٨٦ دولة موقعة إلى الحظر الذي فرضته حتى الآن، والذي يكمل ويعزز كلا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما يتبين بوضوح من حقيقة أن الدول الأربع الأخيرة التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فعلت ذلك بالاقتران مع تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية تعهدت الدول الأطراف بمواصلة دعم جميع التدابير الرامية إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعقدت العزم أيضا على معالجة الضرر الناجم عن الأسلحة النووية المستخدمة في التجارب. إننا ندعو جميع الدول، سواء كانت أطرافا في معاهدة حظر الأسلحة النووية أم لا، إلى أن تحذو حذوها.

وفي الوقت الذي لا تقل فيه خطورة التفجيرات النووية عن أي وقت مضى يجب أن نعمل بشكل جماعي لضمان ألا يضطر أحد إلى العيش في خوف من هذه التفجيرات. والعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتعزيز معاهدة عدم الانتشار، يمكن أن يساعدنا على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد إسبينوسا كانياساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بتنظيم هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. وتود إكوادور أن تضيف ملاحظاتها الخاصة إلى الملاحظات التي أُعرب عنها صباح اليوم، ولا سيما البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، أود أن أعرب عن بالغ تقدير وامتنان وفد بلدي للأمين العام أنطونيو غوتيريش على كل الجهود التي بذلها، بالاشتراك مع وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، لدعم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي. كما أرحب بالأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك.

اليوم، ونحن نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تؤكد إكوادور من جديد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونكرر أيضا تأكيد ضرورة دخول المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة، ولذلك ندعو البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، تصر إكوادور على ضرورة أن تتقيد جميع الدول بالوقف الاختياري لأي نوع من التجارب النووية.

إن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، التي يهدد وجودها وحده بقاء البشرية، معروفة جيدا. ولذلك يجب أن نواصل العمل معا لمنع أي نوع من التجارب النووية. إننا نشهد حالة يتعرض فيها الكوكب لخطر استخدام الأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى. إنه تحد ذو أبعاد عالمية، وهذا الواقع الكامن يجعل مصائرنا متشابكة على نحو متزايد. لهذا السبب، ومن خلال جهود الدول الأعضاء ودعم الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية، يجب أن نمضي قدما في البحث عن عالم خال من التجارب النووية، وخاصة الاستخدام المحتمل لأي سلاح دمار شامل.

تؤكد إكوادور من جديد التزامها بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها. ونأسف لأنه في أعقاب عدة تأجيلات للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء للمرة الثانية على التوالي.

نسلط الضوء على بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية والاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي اختتم أعماله باعتماد خطة عمل وإعلان مشترك.

إن إكوادور، امتثالا لالتزامها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستواصل استضافة محطات الرصد دون الصوتي ومحطات النويدات المشعة في جزر غالاباغوس، وذلك من أجل تعزيز شبكة الرصد الدولية.

وأخيرا، تنضم إكوادور إلى الآخرين في إدانة التجارب النووية، أينما أجريت وبغض النظر عمن قام بها، بسبب الضرر الجسيم الذي تسببه للبيئة وعواقبها الإنسانية الوخيمة.

السيدة بالاج (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، عملا بالقرار ٧٢/٥١، الذي اتخذ للتأكيد مجددا على أهمية اليوم الذي أغلق فيه موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١.

تؤيد هنغاريا بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد بدأ تاريخ التجارب النووية في ١٦ تموز/يوليه ١٩٤٥ في موقع اختبار صحراوي في ألاموغوردو، نيو مكسيكو، وكانا بذلك توقيت وموقع تفجير أول قنبلة ذرية. ”الآن أنا أصبحت الموت، مدمر العوالم“، قالها روبرت أوبنهايمر، مقتبسا مقطعا مناسبا من الكتاب المقدس الهندوسي عندما شهد أول تفجير للسلاح النووي المطور حديثا في ذلك اليوم.

وخلال العقود الخمسة الفاصلة بين ذلك اليوم المشؤوم وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أجريت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية في جميع أنحاء العالم. ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أجريت ١٠ تجارب نووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي الآلية الرئيسية للقضاء على تجارب الأسلحة النووية، اعتمدتها الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (القرار ٥٠/٢٤٥). وحتى الآن، بلغ عدد التوقيعات ١٨٦ توقيعا و ١٧٤ تصديقا.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اليوم قاعدة مقبولة عالميا تقريبا؛ وقد امتنع جميع أعضاء المجتمع الدولي، باستثناء عضو واحد، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن إجراء تجارب نووية. ولكن هذا الوقف الاختياري العالمي للتجارب النووية لا يحل محل التزام ملزم قانونا. ولكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يجب أن تصدق عليها الدول ذات القدرات النووية الكبيرة، أي الدول المدرجة في المرفق ٢. وينبغي أن تكون عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر إحدى الأولويات العليا لكل دولة.

ومن المؤكد أن هنغاريا، كمنسق سابق للمادة الرابعة عشرة ومؤيد للإجراء ٤ من جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، معنية بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ولذلك، ندعو بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها إلى عدم إضاعة المزيد من الوقت بانتظار الآخرين، بل أن تكون قدوة يحتذى بها. وبعد ٢٦ عاما، حان الوقت لكي تحقق المعاهدة الشيء الوحيد الذي لم تحققه بعد – وهو دخولها حيز النفاذ. وبهذه الطريقة وحدها يمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تحقق هدفها النهائي المتمثل في إنهاء عصر التجارب النووية نهائيا. مع ذلك، وإلى أن يأتي ذلك اليوم، تمشيا مع العديد من قرارات مجلس الأمن، نحث جميع الدول على مواصلة الوقف الاختياري والامتناع عن إجراء أي تفجيرات تجريبية نووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونرحب أيضا بتصديق تيمور – ليشتي ودومينيكا وغامبيا وتوفالو مؤخرا على المعاهدة في عام ٢٠٢٢.

وهدفنا اليوم هو تعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن التهديد المستمر لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى وآثارها وعواقبها، وإبراز الحاجة إلى وقفها كخطوة هامة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب بإسهامات الدول الموقعة في عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يكون نظام التحقق في المعاهدة قادرا على الوفاء بمتطلبات التحقق عند بدء نفاذ المعاهدة، وفقا للمادة الرابعة منها. ونشجع على مواصلة تلك الجهود.

السيدة بيريرا بورتيلا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبصفتنا الوطنية، نذكر ونرحب بدعوة الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، بما في ذلك من خلال مختلف الأنشطة التثقيفية والتوعوية. وهذا هو بالضبط الغرض من هذا الاحتفال السنوي – زيادة الوعي العام والمعرفة بآثار تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي نوع آخر من التفجيرات النووية، وضرورة وضع حد لها باعتبارها إحدى وسائل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد انقضى واحد وخمسون عاما وأجريت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية منذ يوم التجربة النووية الأولى، التي جرت صباح يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٤٥، وحتى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. استمرت بعض التجارب حتى عام ٢٠١٧، ولا يزال التهديد النووي قائما. ولهذا السبب ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الحظر الكامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة النووية، وإزالة الترسانات الموجودة. ويمثل هذا الاحتفال أيضا فرصة لتذكر الدور الأساسي الذي اضطلع به المجتمع المدني ككل في إبراز العواقب الإنسانية المأساوية والمؤلمة والمطولة لأي تفجير نووي والتثقيف وإذكاء الوعي بها.

في خطاب قبول جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٥، أشار الرئيس المشارك المؤسس لمنظمة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية إلى ما يلي:

”لقد ركزنا نحن الأطباء على التهديد النووي باعتباره القضية الوحيدة في عصرنا. نحن لسنا غير مبالين بحقوق الإنسان الأخرى والحريات المدنية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس. ولكن يجب علينا أولا أن نكون قادرين على أن نورث لأطفالنا أهم الحقوق الأساسية، التي تفرض شروطا مسبقة على جميع الحقوق الأخرى: الحق في البقاء“.

وفي عام ٢٠١٧، عند تلاوة بيان الشعوب الأصلية أمام مؤتمر التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، أشارت ممثلة المجتمع المدني كارينا ليستر إلى ما يلي:

”نكتب إليكم لتذكير أولئك الذين يصوغون هذه المعاهدة الجديدة الهامة بالضرر المستمر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية، وأكثر من ألفي تفجير تجريبي نووي في جميع أنحاء

العالم. وقد تحملت مجتمعات السكان الأصليين وطأة هذه التجارب المميتة. إن أرضنا وبحرنا ومجتمعاتنا وأجسادنا المادية تحمل هذا الإرث معنا الآن، وللأجيال المجهولة القادمة“.

هذه التجارب والأصوات، إضافة إلى شهادات أخرى للناجين من التفجيرات النووية وأسرهم، من الهيباكوشا، تجبرنا على التساؤل عن طبيعة الإرث الذي تريد هذه الحضارة تركه للأجيال الحالية والمقبلة. وتؤكد هذه التجارب والأصوات مجددا أن الإنسان والكرامة الإنسانية يجب أن يكونا في صميم جميع شركاتنا، الفردية والجماعية. وهي تذكرنا بمسؤوليتنا الرئيسية عن الحفاظ على الحياة وتشجعنا على مواصلة العمل، بالاشتراك مع الحكومات والمجتمع المدني، لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وضمان ألا يحدث انفجار من هذا النوع مرة أخرى.

ونحن نقدر عمل تلك الأصوات، التي تبين لنا أهمية التعليم كأداة للسلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد رن هونغيان (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

إن الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا، والقضاء على خطر الحرب النووية، وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، أمور تصب في المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة هامة من ركائز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ومعلم هام للبشرية، وهي تدفعنا نحو هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومنذ إبرامها قبل ٢٦ عاما، قدمت المعاهدة إسهامات هامة في كبح سباق التسلح النووي، والحد من خطر نشوب حرب نووية، وصون السلم والأمن الدوليين. كما أنها وجهت المجتمع الدولي نحو هدف بناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

وفي الوقت الحاضر، يواجه النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تحديات هائلة، وأصبح الدور الهام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر بروزا من أي وقت مضى. وفي مواجهة التحديات الناشئة والتغيرات الجديدة، يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بتعددية الأطراف الحقيقية، وأن يظل ملتزما بالتعاون المربح للجميع، وأن يدعم الإنصاف والعدالة، وأن يعارض عقلية الحرب الباردة ولعبة المحصلة الصفرية، وأن يعتنق مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن يسعى جاهدا لتحقيق الأمن للجميع.

كانت الصين من أوائل الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويةوأجرت أقل عدد من التجارب النووية من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومنذ إعلان وقف اختياري للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، تمسكت الصين دائما بالتزامها ولم تتردد قط في دعمها السياسي للمعاهدة. وما فتئت الصين تدعو دائما إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا. وتتعهد الصين عَلى نَحوٍ وَاضِح بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وبالامتناع من دون قيد أو شروط عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أو أي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتبقي الصين دائما قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب للأمن القومي. فالصين لا تتنافس مع البلدان الأخرى من حيث مدخلات القدرات النووية أو كميتها أو حجمها، ولا تشارك أبدا في أي سباق تسلح نووي مع أي بلد آخر. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بمثل هذه الالتزامات. ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اعتماد نفس السياسة بغية الحد بفعالية من خطر نشوب حرب نووية.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر قادة خمس دول حائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح، شددوا فيه على أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ويجب ألا يخوضوها أبدا، وأكدوا من جديد أن أيا من أسلحتهم النووية لن يستهدف بعضها بعضا أو أي دولة أخرى. ويعكس ذلك البيان التاريخي الإرادة السياسية للدول الخمس لمنع نشوب حرب نووية، وكان بالغ الأهمية لصون الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وتأمل الصين أن يواصل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتعزيز الاتصال والتعاون.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتان مهمتان للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. لقد اختتم مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار من فوره. ونأمل أن تبني الدول الأطراف على زخمها، وأن تستكشف سبل التصدي للتحديات في الساحة الدولية لعدم الانتشار، وأن تعزز باستمرار عالمية معاهدة عدم الانتشار وسلطتها وفعاليتها، وأن تشجع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتقديم إسهامات جديدة في تحقيق الهدف السامي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتعزيز السلم والأمن العالميين.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يتيح هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة جديدة كل عام لزيادة الوعي بالآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية وتجاربها على البيئة والحياة البشرية. ويتيح أيضا لنا زيادة التأكيد على الحاجة إلى وقف التجارب النووية وإعادة تأكيد التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي حجر الزاوية في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وفي الهيكل المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا. وبحظرها أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، فإنها تتصدى لتطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعيا وتساعد على منع المنافسة النووية. ومما يؤسف له أنه بعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على فتح باب التوقيع عليها، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. بيد أنها حققت هدفين مهمين جدا. أولا، لقد مهدت الطريق لوقف اختياري للتجارب النووية، ندعو جميع الدول إلى الحفاظ عليه. ثانيا، أنشأت، من خلال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظاما عالميا للتحقق يتسم بدرجة عالية من الفعالية، وقد ثبت مرارا وتكرارا دوره القيم في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة. ولكن التقدم المحرز على طريق نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب تحويل الوقف الاختياري الحالي لتفجيرات التجارب النووية إلى قاعدة ملزمة من خلال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ولذلك، فإننا نؤيد بقوة أي مبادرة ترمي إلى تيسير دخولها حيز النفاذ. وتحقيقا لهذه الغاية، اشتركت إيطاليا مع جنوب أفريقيا في رئاسة المؤتمر الوزاري المعني بالمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر الماضي. وسيستمر تفاعلنا كرئيسين مشاركين لمدة عام آخر. وفي فترة السنتين هذه، عززنا جهودنا – بالشراكة مع جنوب أفريقيا، والأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والدول الموقعة – للمضي قدما في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة بتوقيعات جديدة والمزيد من التصديقات. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد تماما أعمال التوعية الممتازة التي يضطلع بها الأمين التنفيذي فلويد وفريقه. وفي ذلك الصدد، أرحب ترحيبا حارا بقيام توفالو وتيمور – ليشتي ودومينيكا وغامبيا بالتصديق مؤخرا على المعاهدة. واسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر النداء الموجه إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، بأن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويؤسفني أنه على الرغم من الجهود والمفاوضات المكثفة، قرر أحد البلدان عرقلة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كان من شأنها أيضا أن تؤكد من جديد أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. إن التهديدات الحالية للسلم والأمن العالميين تجعل من الملح أكثر من أي وقت مضى تجديد جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ.

وانطلاقا من تلك الروح، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن المزيد من الاستفزازات واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية في ذلك الصدد والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم استكمال نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ بغية زيادة تحسين قدرته على الرصد وتوفير تحليل دقيق للبيانات. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتعزيز نظام الرصد الدولي، بما في ذلك من خلال محطتنا الوطنية للزلازل ومختبر النويدات المشعة لدينا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية القصوى للجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولكل بلد دور يؤديه. تدعو إيطاليا جميع الشركاء إلى العمل معا عن كثب لخلق زخم سياسي وترجمته إلى عمل وتحويله في نهاية المطاف إلى حقيقة.

السيد كوسانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبد بشكرالرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى اليوم. أعرب أيضا عن تقديري للمتكلمين الممتازين في جلسة اليوم.

إننا نواجه حاليا تباينا كبيرا في وجهات النظر فيما بين الدول بشأن نزع السلاح النووي. وفي ظل تلك الخلفية، هناك حاجة متزايدة إلى التعاون فيما بين الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها. وتعتقد اليابان أن اتخاذ تدابير ملموسة وعملية، بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها، أمر لا غنى عنه للنهوض بنزع السلاح النووي. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد أكثر التدابير فعالية في هذا الصدد. ولا جدال في أن المعاهدة أسهمت في تعزيز قاعدة حظر التجارب النووية.

وقد عملت عشرون سنة من التطوير المطرد لنظام رصد دولي موثوق به كرادع فعال ضد التجارب النووية.

وتلتزم جميع الدول تقريبا الآن بوقف اختياري للتجارب النووية، وأي دولة تجري تجارب نووية ستخضع لإدانة وجزاءات قوية يفرضها المجتمع الدولي بأسره. وفي ذلك الصدد، نذكر إدانتنا للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٦، ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقيام بعمل ملموس من أجل التفكيك الكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، أي القذائف التسيارية أيا كان مداها والبرامج ذات الصلة.

لقد وقعت ١٨٦ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصادقت عليها ١٧٤ دولة حتى اليوم. وهذا يدل على أنه يجري إحراز تقدم مطرد نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشيد إشادة كبيرة بتلك الجهود لبناء الزخم نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، حتى بعد ٢٥ عاما من إقرارها. وتهيب اليابان بجميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، أن تبذل قصارى جهدها للتوقيع والتصديق على المعاهدة بدون مزيد من التأخير.

إن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية في الحرب، ملتزمة التزاما قويا بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، تلتزم اليابان التزاما كاملا بتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وذلك بالعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وفي ذلك الصدد، ستشارك اليابان في استضافة اجتماع لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مستوى القادة يعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر. وتعتقد اليابان أن هذا الاجتماع سيتيح فرصة لتعزيز الزخم السياسي نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد برو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى، احتفالا باليوم الدولي لمناهضة التجارب

النووية للسنة الثالثة عشرة على التوالي، مما يشهد على أهميتها والتزام المجتمع الدولي بهذه المسألة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تستند معارضة كوت ديفوار المبدئية للتجارب النووية إلى الأثر الإنساني والبيئي الضار لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية. وكان ذلك أيضا السبب الرئيسي وراء الإجراءات التي أدت إلى إعلان هذا اليوم الدولي في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فإن هذا ما يبرر الاحتفال بهذا اليوم في سياق لم يتم فيه القضاء على هذا التهديد.

وينبغي الاعتراف بأن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية قد مكّن من النهوض بقضية حظر التجارب النووية عن طريق القيام، على وجه الخصوص، بتعزيز أنشطة التوعية العامة الوطنية والدولية ومن خلال اتخاذ عدة تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف. بيد أن تلك الجهود ليس لها أثر دائم وملزم قانونا. لذلك ستظل غير فعالة وغير كافية بدون معيار دولي يستخدم بمثابة ورقة ضغط رئيسية لوضع حد نهائي لهذه الظاهرة. وهذا المعيار، كما نعلم جيدا، موجود منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وما ينقصنا هو تنفيذها، لأننا ما زلنا ننتظر دخول المعاهدة حيز النفاذ، بعد ٢٦ عاما.

لذلك، فإن كوت ديفوار، التي وقعت على تلك المعاهدة المهمة لتعزيز عدم الانتشار الرأسي والأفقي في اليوم التالي لفتح باب التوقيع عليها، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وصادقت عليها في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، تناشد بالتالي إضفاء الطابع العالمي عليها ودخولها حيز النفاذ فورا. وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢، التي يعد تصديقها ضروريا لذلك الغرض، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية التعجيل بهذه العملية. وفي غضون ذلك، يحث بلدي جميع الدول على الامتناع عن جميع تجارب التفجيرات النووية، والتقيد بالوقف الاختياري ذي الصلة، ونبذ أي عمل يتعارض مع موضوع وغرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، ترحب كوت ديفوار بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق نشر نظام الرصد الدولي ومرافق الكشف. ونشجع اللجنة على مواصلة إجراءاتها وندعو جميع الدول إلى تأييدها.

إن كوت ديفوار ملتزمة بمبدأ إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وترى أنه بينما يشكل حظر التجارب النووية خطوة حاسمة، ينبغي أن يكون هدفنا النهائي القضاء التام على هذه الأسلحة. وفي رأي بلدي، أن الشرط الفعال لتحقيق هذا الهدف، يتمثل في الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وتنفيذها تنفيذا فعالا، وهي معاهدة تشكل الآن أداة أساسية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، ومكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك، يدعو وفدي إلى تنفيذ إعلان وخطة عمل فيينا الصادرين في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، فضلا عن انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، بهدف تحقيق إرادتنا المشتركة في بناء عالم خال إلى الأبد من التهديد النووي.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة للجمعية العامة. ونشيد بكازاخستان ونتشاطر موقفها بشأن تعزيز اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

في الواقع أنه بعد مرور ٢٥ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يشهد العالم بعد تنفيذ المعاهدة. وكما هو منصوص عليه مرارا وتكرارا، كان المجتمع الدولي ولا يزال مصرا على إنهاء التجارب النووية. لذلك، من نافلة القول إن تحقيق هذا الهدف النبيل يعتمد على الإرادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص.

وتتشاطر إيران مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إحباطها إزاء الذرائع والتأخيرات في إنهاء التجارب النووية، التي تضخمت في فقدان الزخم للنهوض بهذه القضية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولو كانت هذه

النداءات فعَّالة، لما استخدمت هذه التجارب المشؤومة لإنتاج الأسلحة النووية وانتشارها، بل وحتى استخدامها. وكان ينبغي للعالم، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، الإحاطة علما بالعواقب المدمرة للتجارب النووية، التي تكاد تكون مطابقة للاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. والإحصاءات التي تفيد بإجراء نحو ٢ ٠٠٠ اختبار – نصفها يُعزى إلى الولايات المتحدة، إنما هي إحصاءات صادمة على أقل تقدير.

إن إيران، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تعتقد أن التدبير المجدي الذي من شأنه أن يقطع شوطا طويلا نحو تخليص العالم من أي تهديد للأسلحة النووية يتمثل في التنفيذ الفوري للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، الذي يقع مرة أخرى على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. ويجب على المجتمع الدولي أن يُحَمِّل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية والمساءلة بتنفيذ ذلك الالتزام القانوني، والامتناع عن أي نشاط يتعارض مع ذلك الالتزام. وينبغي أن ينطبق هذا النهج أيضا على الشرق الأوسط، حيث يشكل النظام الإسرائيلي، الحائز الوحيد لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، أخطر تهديد للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوقف الاختياري للتجارب النووية ليس بديلا عن تعهد ملزم قانونا.

لذلك، وإلى حين تحقيق هذا الهدف، ينبغي الاستعاضة عن تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا الوقف الاختياري بصك ملزم قانونا لمنع هذه التجارب منعا فعالا.

اليوم ينبغي أن نبرز أهمية وضرورة وضع حد لجميع التجارب النووية، ليس من أجل البشرية وأجيالها المقبلة فحسب، بل أيضا من أجل أمنا الأرض. إن بقاء البشرية ذاته يتوقف على اتفاقنا الذي لا يتزعزع على أنه لا ينبغي أبدا اختبار الأسلحة النووية أو تطويرها أو نشرها؛ بل يجب تدميرها تماما. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن نرى اليوم الذي تؤتي فيه ثمارها من خلال الخطوات المناسبة، بما في ذلك البدء الفوري بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تغطي مجمل دورة هذه الأسلحة اللاإنسانية وتحقق القضاء التام عليها. إن تلك الخطوة هي الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. فلنغتنم أي فرصة لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيد بارغا سينترا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تود البرازيل أن تقول بضع كلمات بصفتها الوطنية.

أولا، نود أن نعرب عن شكرنا الشخصي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وشكرنا لكازاخستان على مبادرتها. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على جهودها الدؤوبة في هذا المجال. وأعرب أيضا عن شكري للسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ والسيد بينيتيك كابوا ماديسون، المدير التنفيذي لمبادرة التعليم في جزر المارشال، على مشاركتهم هنا اليوم.

كنت أتمنى أن نجتمع هنا اليوم بروح الاحتفال بعد اختتام ناجح للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد كان من شأن التوصل إلى وثيقة ختامية أن يعطي دفعة كبيرة لمزيد من الجهود في مجال نزع السلاح النووي، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية غير مباشرة في مجال حظر التجارب النووية. وبدلا من ذلك، فإن جلسة اليوم هي بمثابة تذكير صارخ بحجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به قبل أن نصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

تظل البرازيل مؤيدا قويا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها أداة لا غنى عنها لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد اضطلعنا بدور نشط في التفاوض بشأن هذه المعاهدة وكنا من أوائل البلدان التي صدقت عليها في عام ١٩٩٨. إلا أننا اليوم نرى، من نواح كثيرة، سببا أقل للتفاؤل فيما يتعلق بنزع السلاح النووي مما كان عليه عند التوقيع على المعاهدة لأول مرة في عام ١٩٩٦،

أي قبل ٢٦ عاما. لقد كنا في ذلك الوقت قد خرجنا للتو من مؤتمر استعراضي ناجح لمعاهدة عدم الانتشار والذي كان قد وسع نطاق صلاحية المعاهدة في جميع أركانها، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وحدد أهدافا طموحة. وبدا بعد ذلك بعام إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتماد الخطوات العملية الـ ١٣ في عام ٢٠٠٠ وكأنهما يشيران إلى زخم حقيقي في ميدان نزع السلاح.

واليوم، تبدد الكثير من ذلك الزخم. فكما لاحظت وفود عديدة طوال عملية استعراضنا لمعاهدة عدم الانتشار التي استغرقت أسابيع، يبدو أن التقدم المحرز في العديد من المجالات قد انعكس اتجاهه. الترسانات، في أحسن الأحوال، لا يوجد مزيد من التخفيض لها. وفي أسوأ الأحوال، هذه الترسانات تنمو أو يجري تحديثها. إن لذلك آثاره في عالم الواقع. ولا يزال يتعذر التنبؤ بهذه الآثار، على الرغم من التأكيدات بأنها لا تنتهك روح الالتزامات بنزع السلاح.

وفي ظل هذه الخلفية غير المشجعة نوعا ما، يمكن لحظر التجارب النووية أن يعطي بصيصا من الأمل. ومع وجود ثماني دول أخرى فقط مطلوبة للتصديق على المعاهدة، فإننا لا نزال قريبين بشكل مثير للإغراء من دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويمكن للإرادة السياسية والعمل المتضافر أن يعبرا بنا خط النهاية في السنوات القليلة المقبلة. إن من شأن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ أن يقطع شوطا طويلا نحو استعادة بعض الزخم المفقود في مجال نزع السلاح النووي وأن يعطي زخما جديدا للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. علاوة على ذلك، من شأنه أن يساعد على الحد من المخاطر النووية، وعلى بناء الثقة وخفض التوترات للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء.

إن ما ينقصنا هو الإدراك بأن البيئة الأمنية ليست أمرا مسلما به. إنها نتاج الإجراءات التي نتخذها جميعا. ولن يكون الوقت مناسبا أبدا لنزع السلاح النووي ما لم نجعله مناسبا. وليس تحسين البيئة الأمنية هو الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي، بل نزع السلاح النووي هو الذي يؤدي إلى تحسين البيئة الأمنية. وهذا درس تعلمناه بالطريقة الصعبة بعد كل الأوقات التي تراجعت فيها البشرية عن حافة الهاوية خلال الحرب الباردة، وهو درس يبدو أننا ننساه، بما يضر بنا. وآمل ألا يتوقف هذا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والأيام التالية له عن تذكيرنا بذلك.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن موضوع ذي أهمية قصوى لسكان هذا الكوكب، ولن يكون من الخطأ القول إنه كذلك بالنسبة لمستقبل الكوكب نفسه.

غني عن القول إن استخدام الأسلحة النووية واختبارها – كما قيل في الواقع وحتى الغثيان – هما من بين أخطر التهديدات لمجتمع الأمم وللأجيال المقبلة. لقد سمعنا مرارا قصة قنبلتي هيروشيما وناغازاكي الذريتين في عام ١٩٤٥، ولم نتعلم الدرس بعد. آثارهما الطويلة الأمد ومخاطر أحداث التجارب اللاحقة تذكرنا بالعواقب المدمرة للأسلحة النووية. إنها تذكير مروع. ولذلك تكرر سري لانكا صرخة البشرية للتحرر من شبح الحرب النووية، ومن ثم فهي تؤيد بقوة جميع المبادرات التي تسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن حظر التجارب النووية هو خطوة عملاقة نحو تحقيق هذه الغاية.

لقد ظلت سري لانكا على مدى عدة عقود ثابتة في دعمها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والقضاء التام على هذه الأسلحة. وقد أعربنا باستمرار عن تأييدنا لنزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي والذي يمكن التحقق منه. وما زلنا مقتنعين بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بطريقة محددة زمنيا، من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف متفق عليه وغير تمييزي.

ويتجسد التزام سري لانكا بهذه المبادرة – القضاء على التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى – في الالتزامات التعاهدية الدولية التي تعهدت بها سري لانكا في ميدان نزع السلاح. وما فتئنا نؤكد دائما أن وضع خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف هو أمر أساسي مطلق

– أي شرط لا غنى عنه إذا جاز التعبير – من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن هناك حاجة إلى حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لبناء الثقة والاطمئنان والحد من شبح الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية اليوم، نرحب بتعزيز الصدى داخل المجتمع الدولي بشأن الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الخطر النووي.

إن الاحتفال اليوم باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له تأكيد هام على تصميمنا المشترك على تهيئة الظروف الضرورية التي لا غنى عنها للحظر القانوني للتجارب النووية. ومعاهدات نزع السلاح النووي أكثر من مجرد التزامات قانونية، بل هي كذلك التزامات أخلاقية تستند إلى الثقة فيما بين الدول ومتجذرة في الثقة التي يضعها المواطنون في حكوماتهم.

إننا أمناء للشعوب التي نمثلها. وذلك واجب شاق يجب علينا أن نقدره، ويجب أن تظل تلك الثقة على أعلى المستويات لأجيال قادمة، تمشيا مع الثقة بين الأجيال التي منحها لنا المجتمع الدولي. ويجب علينا جميعا أن نسهم في بناء وتوطيد الثقة اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية.

وكما لاحظ غيري، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي حجر زاوية الثقة المتبادلة التي نحتاج إليها. ويجب أن يكون هدفنا العالمي الجماعي هو السعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. غير أن من المهم، لدى القيام بذلك، أن يتخذ كل عضو في المجتمع الدولي جميع الخطوات اللازمة في حدود اختصاصه للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمساعدة على دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما قال الكثيرون من بيننا، تدبير فعال لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بتقييد تطوير وتحسين نوعية الأسلحة النووية ووضع حد لتطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية من خلال شبكة عالمية من مرافق الرصد التي تسمح بعمليات التفتيش الموقعي. ولذلك، فإننا نحث ونشجع بقوة الدول الثماني التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو لم تفعل أيا من الأمرين على أن تفعل ذلك نظرا لدعمها الكاسح وشبه العالمي ودورها في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد كذلك أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ينبغي أن تكون هدفنا النهائي. وقد جُسدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل كاف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولذلك، تعتقد سري لانكا أنها ملزمة بأن تبين للأجيال المقبلة العواقب المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية، وتولي أهمية كبيرة للتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويحدوني وطيد الأمل في أن تسهم هذه الجلسة في إذكاء الوعي العام بأهمية نزع السلاح النووي.

ومما يؤسف له أنه لم توقع حتى الآن أي دولة مسلحة نوويا أو أي من حلفاء تلك الدول، أي ما يسمى بدول المظلة النووية، على معاهدة حظر الأسلحة النووية، على ما يبدو بسبب تعارضها مع مبدأ الردع النووي. وفي ذلك السياق، تود سري لانكا أن تعيد تأكيد أهمية معاهدة عدم الانتشار – بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وخطة عمله المؤلفة من ٦٤ نقطة والخطوات العملية ال ١٣ التي حددها ائتلاف البرنامج الجديد في محاولة للحث على نزع السلاح – التي اتُّفِق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وكذلك لا يمكننا أن ننسى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن العديد من المسائل في مناقشات معاهدة عدم الانتشار التي اختتمت مؤخرا، على الرغم من عدم الاتفاق على أي نتيجة، فضلا عن أهمية الالتزام الحقيقي بجميع المبادئ والصكوك الأخرى. ونأمل أن توفر هذه المشاورة المفتوحة للمجتمع العالمي سببا أكبر للأمل في عالم مستعد للحرب لم يوفر لنا سوى بعض الملاذ في العامين الماضيين، أو ربما في الأعوام الـ ٢٠ الماضية.

السيدة روبنسن سنودن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم

هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

لقد أدخلت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى، قبل ٦٠ عاما تقريبا، حيز النفاذ معاهدة تحظر الآن على أطرافها ال ١٢٥ إجراء تجارب تفجيرات نووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء. وإذ استمرت التجارب النووية تحت الأرض، ظلت الرغبة في فرض حظر كامل على تلك التجارب في جميع البيئات قائمة، مما أدى في نهاية المطاف إلى التفاوض الناجح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح.

ولم تجر الولايات المتحدة أي تجربة تفجير نووي منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وكنا أول من وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عندما فتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، حافظت الولايات المتحدة على وقف اختياري لتجارب التفجيرات النووية الصفرية، وتدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان هذا الوقف الاختياري أو الإبقاء عليه. وعلى الرغم من أن هذا الوقف الاختياري ساعد على الحفاظ على القاعدة الدولية لمناهضة تجارب التفجيرات النووية، فإنه ليس بديلا عن حظر ملزم قانونا يوفره إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن استمرار كوريا الشمالية في برنامج تجارب التفجيرات النووية غير القانونية والمتهورة يسلط الضوء على السبب الذي يجعلنا بحاجة إلى ممارسة الضغط من أجل كفالة فرض حظر عالمي. وتواصل الولايات المتحدة أيضا اتخاذ خطوات لمعالجة آثار إرثنا في إجراء الاختبارات. ويمثل قانون التعويض عن التعرض للإشعاع الذي مُدِّدَ مؤخرا اعترافا بتلك المسؤولية.

وفي أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي اكتمل لتوه، نفكر في أكثر من نصف قرن من عدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونرى مرة أخرى أن وقف تجارب التفجيرات النووية يظل يمثل أولوية دولية. وتسلم الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مرة أخرى بأن فرض حظر ملزم قانونا على جميع تلك التجارب خطوة هامة وضرورية على الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك تؤيد الولايات المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي ملتزمة بتحقيق دخولها حيز النفاذ.

ويجب على الولايات المتحدة، شأنها شأن بقية الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، أن تكمل عملية تصديقها. ونرى أن ذلك يبدأ ذلك بالتثقيف والاتفاق حول كيفية الحفاظ على رادع آمن ومأمون وفعال في غياب تجارب التفجيرات النووية، وكيف تطور نظام الرصد الدولي ليصبح أعجوبة علمية قادرة على الكشف عن تجارب التفجيرات في جميع أنحاء العالم.

وبطبيعة الحال، فإن تصديق الولايات المتحدة وحده لا يكفي لدخول المعاهدة حيز النفاذ. فجميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ تتقاسم مسؤولية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو المصادقة عليها أو كلا الأمرين من دون انتظار قيام دول أخرى بذلك. وإلى جانب دعمنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها اتفاقا ملزما قانونا، كذلك ندعم بقوة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعملها الحيوي في تنفيذ نظام التحقق الذي تنص عليه المعاهدة. ولئن أحرز تقدم كبير في اللجنة التحضيرية نحو إنشاء نظام فعال للتحقق، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لاستكمال العناصر المتبقية من نظام الرصد الدولي والتطوير الكامل لقدرة التفتيش الموقعي التي ستكون بمثابة رادع حيوي لتجارب التفجيرات النووية السرية.

وهناك العديد من التحديات تحول بيننا وبين دخول المعاهدة حيز النفاذ، وسيتطلب الأمر منا جميعا تركيزا وجهدا للتغلب على تلك التحديات. والخبر السار هو أن لدينا دعما شبه عالمي لمهمتنا. فبالعمل معا، يمكننا التغلب على التحديات التي نواجهها ووضع حد لتجارب التفجيرات النووية نهائيا.

السيد تيتو (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى للاحتفال

باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، كما أشكر كازاخستان. وتشدد كيريباس على أهمية تعزيز الوعي العام بآثار تفجيرات التجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى والتثقيف بشأنها، وضرورة وقفها كوسيلة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٢، اختبر أصدقاؤنا الأعزاء، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ٣٣ جهازا نوويا في جزيرتي مالدن وكيريتيماتي – كريسماس – اللتين تشكلان الآن جزءا من جمهورية كيريباس. وعانى المدنيون الكيريباتيون الذين يعيشون في كيريتيماتي وأحفادهم، فضلا عن قدامى المحاربين البريطانيين والفيجيين والنيوزيلنديين والأمريكيين في برنامج التجارب، من الآثار الصحية الضارة الناجمة عن التعرض للإشعاع المؤين.

ولم يتم تحذير السكان المحليين بما فيه الكفاية من الآثار الإنسانية والصحية لتلك التجارب النووية. وتضرر العديد من المدنيين الأبرياء. فهم لم يدركوا مدى خطورة تلك الأسلحة النووية بالنسبة لهم ولأسرهم. وبالنظر إلى إرث التجارب النووية، وقعت كيريباس وصدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي تعرض جزيرة كيريتيماتي التابعة لها، التي تضررت بشدة جراء أكثر من ٣٠ تجربة نووية، على الأمم المتحدة لاستخدامها كمركز عالمي أو دون عالمي لتحقيق حلم البشرية الذي طال انتظاره بعالم خال من الأسلحة النووية. ونسلم بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة منها.

وبوصفي من المؤيدين الراسخين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ترأست وفد كيريباس إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، عملت كيريباس كميسر مشارك مع كازاخستان بشأن المادتين ٦ و ٧ من معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتتناول هاتان المادتان مساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين. وستشترك الدولتان معا في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي لما بين الدورات المعني بالمادتين ٦ و ٧. وتأمل كيريباس أن يساعد الفريق العامل في إرساء الأساس لصندوق استئماني دولي لمساعدة ضحايا التجارب النووية وتمكين العمل اللازم لمعالجة البيئات المتضررة نتيجة للتجارب النووية.

وإدراكا منها لأثر التجارب النووية والحاجة إلى تعزيز الوعي العام بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، شاركت كيريباس في سلسلة من الاجتماعات التثقيفية في مجال نزع السلاح مع شباب جزر المحيط الهادئ. وكثيرا ما أشجع الشباب على التعرف على الماضي ثم العمل من أجل إنقاذ المحيط الهادئ الأزرق العظيم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستمع إلى أصوات الشباب وأولئك الذين عانت أسرهم من آثار التجارب النووية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينسى كيف عاملت الدول الاستعمارية السابقة سكان جزر المحيط الهادئ الأبرياء في سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أقول إنه، على الجانب الإيجابي، ينبغي ألا نعتبر ذلك التاريخ سلبيا، الأمر الذي من شأنه أن يخلق علاقات سيئة مع هؤلاء الأصدقاء العظماء. ويجب أن نحاول سد الفجوة والعمل معا. وآمل أن يتمكن الشباب من الجزر والولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى من الاجتماع معا في المستقبل والعمل كشعب واحد، وأسرة واحدة، من أجل عالم أفضل.

يجب أن نواصل تثقيف شبابنا ونحن نسعى جاهدين من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وهي الطريقة الوحيدة لضمان القضاء نهائيا على الأسلحة النووية – آفة البشرية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بمشاركة كلمات أغنية قصيرة قمت بتأليفها في فيينا:

”نحن عائلة واحدة كبيرة وسعيدة من أجل السلام والحب والوئام. من أجل السلام والحب والسعادة في عالم خال من المواد النووية، في عالم خال من المواد النووية“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

السيد كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم ليس لزيادة الوعي بعواقب التجارب النووية – المتفجرة فحسب، بل أيضا لنتذكر أولئك الذين عانوا من الآثار الضارة للإشعاع المؤين الناجم عن هذه التفجيرات، التي لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال الذين لم يولدوا بعد.

وفي المحيط الهادئ، وعلى السهوب، وفي القطب الشمالي، وفي المناطق الصحراوية، شهد السكان المحليون – وهم في الغالب مجتمعات أصلية أو شعوب غير متمتعة بالحكم الذاتي – بلا حول ولا قوة التجارب النووية التي لوثت البيئة الطبيعية المحيطة التي مكنتهم من التغذية والحفاظ على صحتهم، والبقاء على قيد الحياة، والحفاظ على أسلوب حياة في ثقافة تمنحهم الهوية والمعنى. وتزامن هذا التلوث مع مصادرة الأراضي، والتشريد القسري، وتدنيس التراث الثقافي، وقضايا الصحة العامة المنهكة، بما في ذلك العيوب الخلقية وسرطان الدم وأمراض الغدة الدرقية.

وتوفر معاهدة حظر الأسلحة النووية الأمل لأولئك الذين يعانون من هذه الآثار. وبالإضافة إلى حظر تفجيرات التجارب النووية، تطلب معاهدة حظر الأسلحة النووية من الدول الأطراف مساعدة الضحايا ومعالجة البيئات الملوثة. وفي حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تتحمل حاليا مسؤولية قانونية عن الإسهام في هذه الجهود، فإن عليها التزاما أخلاقيا بجبر الأضرار التي تسببت فيها.

وكخطوة أولى وتعزيزا لخطة عمل فيينا، يدعو الكرسي الرسولي هذه الدول إلى المشاركة في تبادل للمعلومات بشأن تقديمها المساعدة إلى الدول المتضررة من التجارب النووية. وسيثبت هذا التعاون أهميته الحيوية في الوفاء بالالتزامات الإيجابية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، بالنظر إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها الموارد المالية والقدرة التقنية اللازمة لتقديم المعونة وتنظيف المناطق المتضررة.

لقد انقضى نحو ٢٦ عاما منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ، فقد أرست معيارا قويا ضد التجارب النووية، التزمت به جميع الدول، باستثناء دولة واحدة منذ مطلع الألفية. ويهيب الكرسي الرسولي بجميع الدول أن تواصل التقيد بالوقف الاختياري للعائد الصفري، ويأسف للتقارير التي تفيد بأن دولة واحدة ربما كانت تستعد لاستئناف التجارب. وعلاوة على ذلك، يدعو وفد بلدي جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد – ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ – إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأولوية قصوى.

ولئن كان نظام الرصد الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوفر للمجتمع الدولي بالفعل وسيلة فعالة للتحقق من التزام الدول بالوقف الاختياري للتجارب النووية، فإننا لن نتمكن من التنفيذ الكامل لأحكام التفتيش الموقعي الواردة في المعاهدة وتحقيق حظر عالمي يمكن التحقق منه على التجارب النووية من جانب أي جهة وفي أي مكان وفي كل الأوقات إلا من خلال بدء نفاذها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الاجتماع التذكاري.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لممارسة الحق في الرد، أذّكر الأعضاء بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى خمس دقائق للثانية ويجب على الوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد شيفتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ممارسة لحق الرد، أود أن أعلق على البيانات المسيسة علنا التي أدلت بها بعض الوفود والتي لا علاقة لها بالموضوع قيد المناقشة صباح اليوم. وعلى وجه الخصوص، استمعنا اليوم مرة أخرى إلى بيانات لا أساس لها من الصحة بشأن ما يسمى بالعدوان غير المبرر على أوكرانيا، على الرغم من أننا قدمنا تفسيرات مفصلة في مناسبات عديدة.

فيما يتعلق بسلامة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي أثيرت اليوم، فإن التهديد الأكثر وضوحا يأتي من القصف الذي لا هوادة فيه من جانب القوات المسلحة الأوكرانية. إذ تهدد الهجمات على المحطة أمنها المادي وسلامتها، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة

الذرية. ويستمر هذا القصف يوميا. تستهدف القوات المسلحة الأوكرانية الأجزاء الأضعف في المحطة، مما يخلق عمدا خطر وقوع حادث واسع النطاق. وقد عممنا الإحصاءات ذات الصلة بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونطلب إلى الوفود أن تطلع على تلك المعلومات.

والوفود الغربية تعرف جيدا من أين يأتي القصف، لكنها تواصل النفاق وترفض الاعتراف بأن نظام كييف قد حول محطة الطاقة النووية إلى هدف لأغراض الابتزاز النووي. وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت أمس بشأن الموضوع (انظر S/PV.٩١٢٤)، حيث تظاهرت الوفود الغربية بأن القصف جاء من العدم. والبيانات الصادرة عن تلك الدول التي تسعى إلى الادعاء بأن القصف ليس من الجانب الأوكراني لا معنى لها، بالنظر إلى أن المحطة تخضع للسيطرة الروسية.

إن السياسة الغربية المتمثلة في تجاهل الحقائق ليست سوى تواطؤ. وستتحمل كييف ورعاتها الغربيون المسؤولية الكاملة عن تصرفات الأولى المتهورة.

فيما يتعلق بالتلميحات التي سمعناها اليوم بشأن نتائج مؤتمر الاستعراض العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الوفد الروسي كان مصمما على العمل بشكل بناء والتفاعل مع جميع الشركاء.

ومما يؤسف له، أنه منذ بداية مؤتمر الاستعراض، أخذت البلدان الغربية المنتدى عمليا رهينة بسبب استعدادها المطلق ورغبتها في معاقبة روسيا بأي ثمن، ساعية إلى تسييس المناقشة وجعل من المستحيل اعتماد الوثيقة الختامية النهائية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك: ففي عام ٢٠١٥، عرقلت وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا – مسترشدة باعتباراتها الأنانية الضيقة – الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع السابق. وهم يزعمون الآن أن روسيا أضرت بعملية الاستعراض، لكنهم لا يتذكرون تلك المناسبات السابقة.

وعلى الرغم من الأعمال المدمرة التي اتخذتها الدول الغربية، والتي جعلت من المستحيل اعتماد الوثائق الختامية لمعاهدة عدم الانتشار، فإننا مقتنعون بأن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تمكنت في مؤتمر الاستعراض العاشر من إجراء استعراض كامل للمعاهدة والتحقق من مواقفها بشأن جميع الأركان، وبذلك أصبحت أكثر اطلاعا على الحالة الراهنة. والأهم من ذلك، أنهم أكدوا من جديد مرة أخرى دور وأهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها أساس النظام العالمي لعدم الانتشار. ونرى أن ذلك بداية جيدة للعمل في المستقبل كجزء من دورة الاستعراض الجديدة، التي ينبغي أن تكتمل بحلول مؤتمر الاستعراض الحادي عشر، المقرر عقده في عام ٢٠٢٦.

وبالعودة إلى الموضوع قيد المناقشة صباح اليوم، اسمحوا لي أن أشدد على أن روسيا كانت من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن فتح باب التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ كان خطوة مهمة في عملية عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين تماثل التوقيع على معاهدة عدم الانتشار. وما فتئنا نؤيد دائما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ ذلك الوقت، وصدقنا عليها في عام ٢٠٠٠. وقد انقضى أكثر من ٢٦ عاما منذ فتح باب التوقيع عليها، ومع ذلك لم تدخل حيز النفاذ بعد. وندعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى تنقيح نهجها تأييدا لها.

وإذا أردنا إجراء مناقشة موضوعية بشأن مسألة التجارب النووية، يجب النظر فيها بطريقة شاملة وكلية، مع مراعاة جميع العوامل.

إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت بالفعل أسلحة نووية. ولا تزال الولايات المتحدة رائدة من حيث عدد التجارب النووية التي أجريت، ويبلغ عددها ١ ٠٥٤ تجربة. ونرحب بحقيقة أن بعض الوفود لاحظت اليوم الآثار السلبية للتجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الماضي. وفي الوقت الحاضر، تواصل الولايات المتحدة لعب الدور الأكثر تدميرا من حيث وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد أن رفضت التصديق

عليها في عام ٢٠١٨. يجب على واشنطن تغيير نهجها المدمر قبل وعظ الدول الأخرى بشأن التزاماتها.

السيد كالمار (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر إسرائيل نظام عدم الانتشار وتعترف بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك السياق، من المهم التذكير بأن لجميع الدول حقا سياديا في تقرير ما إذا كانت ستنضم إلى أي صك دولي أم لا.

ومما يؤسف له أن عدم الامتثال لمعاهدات وصكوك عدم الانتشار في الشرق الأوسط لا يزال يشكل تحديا كبيرا يقوض الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد انتهكت جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بصورة منهجية، فضلا عن عرقلة الجهود الدولية في هذا الصدد.

وتدعي بعض البلدان أنه يمكن إنشاء هيكل أمني شامل في الشرق الأوسط دون تفاعل مباشر مع إسرائيل ودون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة. وبدون الحد من التوترات الإقليمية وبناء الثقة والطمأنينة اللازمتين فيما بين جميع دول المنطقة، وفي الوقت حيث يبدى تجاهل للمعايير والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في محافل تحديد الأسلحة، فإن هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد أوكرانيا أن يمارس حقه في الرد ردا على البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي، الذي اختار استخدام اجتماع اليوم التذكاري للترويج لرواياته الزائفة الكلاسيكية، وخاصة فيما يتعلق بالحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

لقد كانت هذه الملاحظات متوقعة ولا تفاجئنا.

أظهرت جلسة مجلس الأمن بالأمس (انظر S/PV.9124) بجلاء مدى عزلة الاتحاد الروسي. بل إن ممثله أكد أنه لم يكن لديه الوقت الكافي للنظر في التقرير الذي أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولذلك، أود أن أذكر بأنه لا يوجد سوى وفد واحد – الاتحاد الروسي – مسؤول عن التهديدات والمخاطر النووية الراهنة. فيما يتعلق بالوضع في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، يؤكد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود الجيش الروسي ومعداته، وكذلك ممثلي الشركة العامة روساتوم الروسية، وهو انتهاك من جانب روسيا للركائز السبع للسلامة والأمن النوويين.

روسيا وحدها هي التي تستخدم القوة العسكرية – بقصفها المنتظم. لقد أوضحنا طوال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وكذلك خلال جلسات المجلس، بما فيها جلسته الأخيرة، بأن روسيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها وتمثل تهديدا واضحا للسلامة والأمن النوويين. وهذا تهديد ليس لأوكرانيا فحسب، بل أيضا، بالطبع، لبلدان أخرى في المنطقة – وقد يسفر أيضًا عن تداعيات عالمية.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم ممارسة لحقي في الرد سريعا على البيان الذي أدلى به من فوره ممثل إسرائيل. أرفض رفضا قاطعا الاتهامات الشائنة التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي، والتي تتسق مع سياسته لتشتيت الانتباه عما يرتكبه من فظائع في المنطقة وخارجها.

وأود أن أشدد على أن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في أيدي هذا النظام الإجرامي هي المصدر الحقيقي للإرهاب وانعدام الأمن والاضطراب الذي يعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر. ونهيب بالمجتمع الدولي إدانة النظام الإسرائيلي وإجباره على الالتزام بالنظم الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.